PROVISIONAL
A/37/PV.48
4 November 1982
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد هولاى (هنغاريا)

- الحالة في كمبوتشيا : [٢٠] (تابع)
  - (أ) تقرير الأمين العام
  - (ب) مشروع قرار
  - (ج) تقرير اللجنة الخامسة
- النظر في المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة واعتماده : [٢١]
  - (أ) تقرير الأمين العام
  - (ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63283/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في كمبوتشيا :

(أ) تقرير الأمين العام (A/37/496)

(ب) مشروع قرار (A/37/L.1/Rev.1)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/577)

السيد كابيللو (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان وفد بلادي يشعر بقلق لمرور حوالي أربعة أعوام منذ ان قامت القوات الفييتنامية بشكل غير مشروع بعبور حدود كمبوتشيا دون ان يتخذ فيها سوى القليل للتخفيف من المعاناة الرهيبة لشعب كمبوتشيا وذلك رغم الجهود العظيمة التي بذلها المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة داخل اطار الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

لقد أدانت بلادي الغزو الفييتنامي في ١٩٧٨ رغم انه قد انهى واحدا من أكثر النظم مقتا في التاريخ ، وهو نظام بول بوت الشيوعي الذي اعتمد حتى ذلك الوقت بشكل يتسم بالتناقض على الدعم غير المشروط للغزاة ، ولبعض الدول الأخرى التي تبخس شأن الخمير الحمر بكل هذا الحماس .

ولقد أدنّا هذا الغزو في ذلك الوقت باعتباره انتهاكا لأقدس مبادئ القانون الدولي ، ومبادئ السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، تماما كما ندين اليوم ادانة أشد استمرار الاحتلال العسكري لكمبوتشيا ، بالقوات الغازية . ان اطالة هذا الاحتلال يجعلنا نتشكك في الحجة التي أكل الدهر عليها وشرب التي تدعي ان الهدف من الغزو ، كان تحرير البلاد من دكتاتورية دموية .

ان معاناة شعب كمبوتشيا لم تنته بالاطاحة العنيفة بنظام بول بوت ففي ١٩٨٠ كان هناك احتياج لمساعدة دولية على نطاق واسع . وقد قدمتها بصورة رئيسية الدول الغربية وبلدان من العالم النامي لتجنب انتشار المجاعة التي كان يمكن ان تسبب محرقة أخرى لا شبيه لها الا التي تلت التناقص المأساوي لعدد السكان في المناطق الحضرية في كمبوتشيا في ١٩٧٥ .

Digitized by UNOG Library

ان سخاء المجتمع الدولي ، وليس اشفاق نظام هوشي منه هو الذى انقذ وقتئذ شعب كمبوتشيا الذى اضطر ان يعيش في المنفى وان يهاجر الى ديار أجنبية هربا من آفتي الحرب والجوع .

ورغم انه بيد والآن ان الآفة الثانية ، قد خفّت الّا أن شر الحرب لا يزال مستمرا في كمبوتشيا بكل عواقبها الفظيعة . ولم تتردد قوات الاحتلال في انتهاك الحدود الدولية مع تايلند تعقبا للاجئين الكمبوتشيين أو المقاتلين الكمبوتشيين الذين يناضلون لاستعادة استقلال بلادهم وسيادتها . ان مثل هذا العمل ينطوى على الخطر الكبير المتمثل في تحويل نزاع محلي الى انفجار اقليمي لا يمكن التكهن بآثاره .

ان سنوات الحرب في هذه المنطقة اثبتت ، كما أكد الأمين العام ذلك بصدق في تقريره ان مشاكل هذا الاقليم لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية ، وأن :

" الحل السياسي الشامل ، الذى يتم التوصل اليه عن طريق مفاوضات حقيقية هو وحده الذى سيسمح في نهاية الأمر لبلدان المنطقة باعادة بناء اقتصاداتها والتطلع الى مستقبل مفعم بالسلم والاستقرار والتعاون " . (A/37/496 ، الفقرة ١٤)

ونحن نشاطر **الأمين العام كلية ما** خلص اليه ونوجه نداء خاصا الى الحكومة الفييتنامية بأن تسهم اسهاما ايجابيا ــ على أساس اعلان المؤتمر الدولي لكمبوتشيا الذى عقد هنا في العام الماضي والذى شاركنا فيه ــ في الوصول الى اتفاق واسع النطاق يعيد الوئام والطمأنينة الى شبه جزيرة الهند الصينية ، تلك المنطقة التي ابتليت بأهوال الحرب على مدى عقود عديدة .

Digitized by UNOG Library

ان اقامة الحكومة الائتلافية الثلاثية حديثا لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك هي خطوة ايجابية نحو تحقيق تمثيل أفضل لشعب كمبوتشيا وبذلك يمكن الدخول في مفاوضات قد تسفر عن اتفاق . ومع هذا لا تزال لدينا تحفظات جدية تتعلق بمشاركة عناصر من الخمير الحمر في هـــذه الحكومة ، وهم الذين لم نؤيدهم أو نعترف بهم على الاطلاق .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.1/Rev.1 يتضمن أحكاما هامة قد تؤدى اذا مـــا اعتمدتها جميع الأطراف المعنية وقامت بتنفيذها الى حل للنزاع في كمبوتشيا . ونعتقد بصفة خاصة أنـه من المفيد للغاية أن يعقد المؤتمر الدولي لكمبوتشيا مرة أخرى وان يسمح للجنة المخصصة بالاستمـــرار في عملها ، وهي لجنة نود أن نشيد بعملها الذى قامت به بالفعل والذى تتضمن الوثيقة A/CONF.109/6 تقريرا عنه . وفي ظل الظروف الراهنة من الضرورى أن يكون هناك هيكل مؤسسي واسع دائم يساعـــد الأطراف المعنية على أن تجرى في اطاره حوارا من شأنه أن يؤدى الى حل سياسي شامل في المستقبل القريب للمشاكل في المنطقة ، وأن يجعل من الممكن اقامة منطقة سلم وحياد في جنوب شرقي آسيـــا وكذلك اعادة تعمير كمبوتشيا .

ولهذه الأسباب ، فان وفدى قد شارك في تقديم مشروع القرار ، ويناشد جميع الدول الأعضاء في منظمتنا أن تؤيده بحماس .

السيد ولد حمودى (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مما يدعو الى الأسـف العميق انه للسنة الرابعة على التوالي ، لا يزال الموقف في كمبوتشيا معروضا على جمعيتنا العامـــة ، وذلك بسبب التجاهل المتعمد للقرارات التي اعتمدتها منظمتنا .

وتواصل جمهورية موريتانيا الاسلامية انتهاج نفس الموقف المبدئي بشأن هذه المسألة الـــتي تنطوى على استخدام القوة المسلحة ، في تناقض صارخ مع القانون الدولي ، لتسوية النزاعات القائمـــة بين نظامين سياسيين لبلدين جارين .

وفي الحالة التي ننظرها اليوم والتي تبعث على قلق المجتمع الدولي بأسره ، يجرى الاستنـاد الى عدد من الأسباب لتبرير حملة عسكرية واسعة النطاق ، لا يمكن أن توصف الا بأنها تشكل تدخـلا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، بغض النظر عما ينسب الى قادتها من اغفال للقوانين الدولية فـي ميدان حقوق الانسان .

Digitized by UNOG Library

ونظرا لهذا التشويه المتعمد لميثاقنا ولقواعد التعايش السلمي بين الدول ، فلقـــد ادان وفدى وبلادى في عدد من المناسبات في الماضي انتهاك الحدود الدولية لكمبوتشيا والاحتلال المستمر لترابـها الوطني . ولا يزال بلدى وحكومتى يعبران عن عميق قلقهما ازاء هذا الموقف غير العـــادى الذى يهدد السلم في جنوب شرقي آسيا على نحو خطير .

وقد رحبنا هذا العام بتشكيل ائتلاف القوى الوطنية في كمبوتشيا الديمقراطية برئاسة سمـــو الأمير نورودوم سيهانوك . وأعدنا تكرار موقفنا بشأن المشكلة المعروضة علينا ، وهو موقف لم يتغـــير . فأولا تعلق بلادى أهمية كبيرة على القرارات ٣٤/٢٢ و ٣٥/٦ و ٣٦/٥ والاعلان الخاص بكمبوتشيـــا والقرار الذى اعتمده المؤتمر الدولي لكمبوتشيا في تموز/يوليه ١٩٨١ . وثانيا ، اننا نشجب مواصلـــة الاحتلال غير الشرعي لكمبوتشيا ونوجه نداء ملحا بالانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الأجنبية مـــن التراب الوطني لهذا البلد . وثالثا ، تود جمهورية موريتانيا الاسلامية أن تكرر تأييدها لحق شعـــب خمير ، غير القابل للتصرف ، في أن يحدد شؤونه الخاصة به بحرية وديمقراطية ، وأن يحافـــظ على سلامة ترابه الوطني .

ويعتقد وفد بلادى ان ادراك هذه القرارات واحترام هذه المبادئ سوف يؤدى بجميـــع الأطراف المعنية الى الشروع في المفاوضات اللازمة لتسوية هذا النزاع الخطير تسوية عامة وحقيقية .

ونود في هذا الصدد أن نناشد مرة أخرى أولئك الذين رفضوا الانضمام الى هذا التوافـــق البعيد المدى في الآراء على الصعيد الدولي ، أن يشرعوا باخلاص في السير على هذا الـــدرب الوحيد العادل والمعقول الذى يمكن ان يضع حدا للمأساة الكمبوتشية .

هذا هو على الأقل أمل من وفدى ، وهذا هو النداء الذى يمكن أن نوجهه الى هـــذه الشعوب التي نكن لها اعجابا كبيرا واحتراما واعزازا عميقين .

السيد نارخو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : هذه هي المرة الرابعة التي تبحث فيها الجمعية العامة ما يطلق عليه البند المتعلق بالحالة في كمبوتشيا ، دون موافقة أو مشاركة الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا وهو حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

Digitized by UNOG Library

ان وفد منغوليا يؤيد تماما وجهات النظر التي عبّر عنها هنا عدد من الوفود والتي مؤداها أن هذه المناقشة هي تدخل مباشر في الشؤون المحلية لبلد ذى سيادة مستقل ، مما يتعارض تعارضا تاما مع ميثاق منظمتنا .

وقد أمكن القيام بذلك بسبب المناورات الخبيثة والحيل الدنيئة من قبل أولئك الذين يحاولون تغيير الأمر الواقع في الهند الصينية . لقد نشأ هذا الموقف نتيجة سنوات عديدة من النضال المشترك بين شعوب فييت نام ولاوس وكمبوتشيا من أجل حرية واستقلال بلدانها ضد العدوان الامبريالي .

ومن الحقائق المعروفة أن ضجة متزايدة خلال الشهور الأخيرة قد ثارت بشأن ما يسمى المسألة الكمبوتشية . وهناك كثير من اللغط والجدل بشأن عدم وجود كمبوتشيا الديمقراطية . وكانت هناك أيضا حملات دعاية وتطاول لا نهاية لها اتخذت وسيلة للنيل من جمهورية كمبوتشيا الشعبية وتبرئة ساحة مجرمي بول بوت . وبفضل رعاية الدوائر الامبريالية ودعاة الهيمنة والرجعيين أمكن مؤخرا ، على نحو أو آخر ، اصطناع ما يسمى بحكومة الائتلاف لكمبوتشيا الديمقراطية التي شكلتها زمرة ممن خانوا المصالح الحيوية لشعب كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ان هذا التصرف ، الذى يعتبر معاديا لسيادة واستقلال كمبوتشيا ، يهدف الى القضاء على جهود شعب كمبوتشيا في التوصل الى البعث الوطني من جديد ، وسوف يؤدى أيضا الى تعقيد الموقف في جنوب شرقي آسيا . ان هذه المسرحية يلجأ اليها الذين يحاولون استغلال الوضع في كمبوتشيا لخداع الرأى العام العالمي ، واضفاء الشرعية على طغمة بول بوت الدموية والابقاء على المقعد غير الشرعي الذى اغتصبته هنا في الأمم المتحدة .

والهدف النهائي من كل هذه التصرفات الخبيثة يرمي اساسا الى فرض نظام ابادة جماعية على شعب كمبوتشيا بدعم من قوى الامبريالية والهيمنة . ومن الواضح أن شعب كمبوتشيا قد رفض تماما مجموعة المجرمين ، ولم ينسى ، ولن ينسى التجربة الدموية لطغمة بول بوت التي قامت بذبح ربع سكان كمبوتشيا ، وهبطت بمستوى الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في البلاد ، وحولتها الى خراب . واذا لم يكن انتصار الثورة الوطنية عام ١٩٧٩ قد تحقق ، لكان من المحتمل أن يكون شعب كمبوتشيا قد تمت ابادته بالفعل واختفى من على وجه الأرض . ان هذا الشعب ، الذى عانى طويلا ، يتذكر تماما القوى التي دفعت طغمة بول بوت أن تقوم بتنفيذ تجربتها الرهيبة والافكار التي استلهمتها عندما ارتكبت أعمال القسوة والعنف التي ليس لها مثيل في التاريخ . واليوم نجد ان نفس هذه القوى ، التي رفضت أن تتخلى عن مخططاتها السرية ، تحاول أن تستغل الموقف الذى نشأ في كمبوتشيا بغية منع جمهورية كمبوتشيا الشعبية من أن تقيم مجتمعا جديدا وحياة آمنة ، وبغية أن يسلبوا آماني شعبها في الحرية والاستقلال .

لقد انقضت أربع سنوات تقريبا منذ أن أطاح شعب كمبوتشيا بهذا النظام الذى يقوم على الابادة ، وفي هذه الفترة ، حققت الدولة نجاحات بارزة في كل نواحي الحياة ، رغم الصعاب الهائلة التي آلت اليها من نظام بول بوت والاعمال العدوانية المستمرة التي تشنها القوى الخارجية . وبفضل الجهود الهائلة التي بذلها شعب كمبوتشيا والمساعدات التي لا تتسم بالأنانية التي تقدمها الدول الاشتراكية الشقيقة ، خرجت كمبوتشيا الآن من محنتها ومن الفوضى التي كانت ضاربة فيها . لقد نهضت من بين الرماد والحطام بصورة بطيئة ، ولكن على نحو مؤكد . ان اقتصاد البلاد تتم اعادة بنائه بسرعة ، وقد نظمت حملات ناجحة ضد المجاعة ، ويتم التغلب على الأمراض بصورة منتظمة .

Digitized by UNOG Library

وأثناء السنة الدراسية التحق نحو مليون ونصف مليون طفل بالمدارس ، كما تحسنت الحياة الثقافية في البلاد بشكل ملموس . وفي آيار/مايو ١٩٨١ جرت لأول مرة في كمبوتشيا انتخابات عامة وحرة أدت الى انشاء الأجهزة الرئيسية في البلاد ، وتم اعتماد دستور ديمقراطي جديد يعتبر القانون الأساسي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان منجزات جمهورية كمبوتشيا الشعبية لا يمكن التشكيك فيها . والشعب المنغولي بالاشتراك مع كل القوى التقدمية في العالم يرحب بهذه المنجزات كل الترحيب . ان نجاحات شعب كمبوتشيا في تحقيق بعثه الوطني من جديد ورفضه القاطع للتدخلات العدوانية الخارجية ، كل ذلك يعتبر دلالة قاطعة على أن الموقف في كمبوتشيا لا يمكن أن يعود الى الوراء ، ولا يمكن للمناورات السياسية التي تقوم بها الرجعية الدولية أن تحوّل مسار الاحداث في كمبوتشيا . ان شعب كمبوتشيا يعمل اليوم بصورة خلاقة ، وهو يحتاج ، اكثر من غيره ، الى الظروف السلمية . وهذه نقطة أساسية في السياسة الخارجية المحبة للسلام التي تتبعها كمبوتشيا .

ان كمبوتشيا الشعبية ، فضلا عن جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو ، كانت تؤيد دائما التطبيع المبكر للعلاقات مع الدول المجاورة من خلال المفاوضات وعلى أساس المساواة والعناية الدقيقة بالمصالح المشروعة لكل منها ودون أى تدخل من الخارج ، كما أنها تؤيد دائما التوصل الى السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وفي هذا السياق ، فان وفدى يود أن يعرب عن تأييده الصادق ، بالنيابة عن جمهورية منغوليا الشعبية ، للمقترحات البنّاءة التي تقدم بها مؤتمر وزراء خارجية الدول الثلاث الشقيقات في الهند الصينية الذى انعقد في تموز/يوليه الماضي . كما يؤيد ايضا موقفها الأساسي ، الذى تم شرحه في رسالة وجهها وزير خارجية جمهورية لاو في ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام الى وزراء خارجية البلدان الخمسة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا . اننا نعتبر أن المبادرة الجديدة من جانب بلدان الهند الصينية الثلاثة توضح رغبتها الجادة في التوصل الى حلول مقبولة . وفي نفس الوقت ، فانه من المؤسف ان الدلالات المتكررة لحسن النوايا ، التي أظهرتها دول الهند الصينية الثلاث ، لم تلق حتى الآن أية استجابة ايجابية من الجانب الآخر .

ان السبب الرئيسي للتوتر في جنوب شرقي آسيا ، ونحن على اقتناع بذلك ، يتمثل في سياسة

Digitized by UNOG Library

القوى الا مبريالية وقوى الهيمنة التي تنهجها الدولتان العظميان . وهذه السياسة تتسند على المبدأ الاستعماري القديم "فرّق تسد" . واليوم ، نجد أن هدفها هو تشجيع وجود حالة دائمة من المواجهة غير المثمرة بين بلدان الهند الصينية من ناحية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من ناحية أخرى ، وذلك من أجل تمكين قوى الا مبريالية والهيمنة من تحقيق مطامحها في الهيمنة والتوسع في هذا الجزء من العالم . وكما لاحظت بعض الوفود بحق ، فان شعوب العالم تواجه بالفعل اختيارا صعبا : فاما ان نسمح لتلك القوى ، التي ترغب في اعادة أنصار بول بوت الى السلطة ، أو أن نسمح لشعب كمبوتشيا في مواصلة جهوده ، التي شرع فيها فعلا ، لاعادة بناء الأمة في ظل ظروف من السلم والاستقرار .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بنا ، فان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد بقوة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وتؤيد حكومتها الشرعية .

ويرتبط شعب منغوليا بشعب كمبوتشيا بروابط حقيقية تتسم بالصداقة والود . وقد تم تأكيد رغبة شعبينا في تنمية علاقات ود وتعاون مرة أخرى في معاهدة الصداقة والتعاون بين بلدينا ، وهي المعاهدة التي ابرمت منذ عام مضى ، اثناء زيارة رسمية وودية لجمهورية منغوليا الشعبية ، قام بها وفد رسمي من حزب جمهورية كمبوتشيا الشعبية برئاسة هنغ سامرين .

وعلى ضوء ما ذكرته ، يعترض وفد بلادي على مشروع القرار الخاص بهذا البند الوارد في الوثيقة A/37/L.1 (التنقيح الأول) .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي الدورة الرابعة للجمعية العامة التي تتناول ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ودون أي اهتمام بالاعتراضات القوية المشروعة لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وخلال الأعوام الأربعة الأخيرة ، أتيحت لنا فرصة مواتية لكي ندلي بآرائنا حول هذا الموضوع . وفي هذا العام نود أن نبرز بغض الاعتبارات القانونية والسياسية التي يقوم عليها موقفنا المبدئي . فيما يتعلق بكمبوتشيا ، فقد تم تناول بعض المسائل من جانب الوفود . ويوضح ردنا على هذه المسائل موقف جمهورية افغانستان الديمقراطية .

والسؤال الأول هو ما اذا كانت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية حكومة مشروعة أم لا . واجابتنا على ذلك السؤال هي نعم بالقطع . فان شعب كمبوتشيا البطل الذي حارب ببسالة ضد الاستعمار والغزاة ، وضد مضطهديه الاقطاعيين في الماضي وجد نفسه في ايدي عصابة استبدادية متعطشة للدماء خاضعة لأوهامها الغريبة التي جعلتها تنكل بشعبها وتعتقله في معسكرات جماعية وتودي بالكثير في مقابر جماعية .

وكان رد الفعل الطبيعي أن الشعب قد نهض للكفاح ضد محاولات افنائه ، وللكفاح من أجل البقاء لم يعارض شعب كمبوتشيا فقط السياسات اللاانسانية التي اتبعتها عصابة بول بوت وانيغ ساري وخيو سامفان ، بل لقد وقف أيضا ضد الاستئصال الكامل للشعب . وكان النضال بقيادة الجبهة الشعبية لخلاص كمبوتشيا استجابة مشروعة تماما للتهديدات التي تعرض لها وكان سقوط الطغمة

العسكرية الحاكمة ، وقيام الحكومة الشعبية نتيجة منطقية لذلك الكفاح . ولذلك فان حكومة كمبوتشيا الشعبية التي تولت الحكم نتيجة لكفاح شعبي طويل ، تتمتع بكل المشروعية والقانونية ، وهي تقوم على أساس دعم واسع من جانب الشعب ، وتمارس السيادة الكاملة على كل أرض كمبوتشيا .

ومنذ اضطلع الشعب بالمسؤولية في كمبوتشيا تحسنت الحياة بشكل كبير . فقد ساد الأمن والطمأنينة في ارجاء البلاد . أما الاقتصاد الذى انهار من قبل ، فقد وقف على قدميه مرة أخرى . وقد زاد اجمالي الدخل القومي بدرجة ملحوظة . والخدمات العامة مثل التعليم ، والصحة ، والنقل ، والاتصالات قد استأنفت أعمالها الطبيعية . وبدأت تختفي مخاوف الماضي من أذهان الشعب ، كما أن الحكومة قد عززت هيبتها الداخلية والخارجية .

اما السؤال الثاني الذى نوقش فهو ما اذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو أى محفل دولي آخر ، لها الحق في مناقشة أمور تتعلق بالشؤون الداخلية لبلد ما . فالفقرة السابعة من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه :

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق " .

ان حقيقة أن الحكومة المشروعة والقانونية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية تعارض أى مناقشة لشؤونها الداخلية في الجمعية العامة . قد بلغت الينا بواسطة مراسلات متكررة صادرة عن أعلى السلطات بهذا البلد . وطالما أن ميثاق منظمتنا يمنعنا من التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما ، فان كل المحاولات لجر الجمعية العامة الى مناقشة للشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، تعتبر انتهاكا سافرا وفاضحا لميثاق الأمم المتحدة ، وأيضا لبعض القرارات المعروفة جيدا لهذه الجمعية بعينها .

والسؤال الثالث هو ما اذا كانت ما تسمى بكمبوتشيا الديمقراطية تمثل شعب كمبوتشيا . ووفقا لمعايير القانون الدولي ، فانه اذا ما خلصت حكومة بوسائل مشروعة وفقدت سيطرتها على الأراضي ودعم الشعب لها ، لا يمكن ان تعتبر كسلطة ممثلة له . وهذا ما حدث في كمبوتشيا في بداية ١٩٧٩ . والى جانب هذا سوف يكون من الأمور المثيرة للسخرية ان نفرض على شعب كمبوتشيا حكومة قد طردها بنفسه

Digitized by UNOG Library

نظرا لانتهاكاتها الواسعة النطاق والسافرة لأقدس حق له ، وهو حقه في الحياة . وان المذابح التي أودت بحياة ٣ ملايين من مواطني كمبوتشيا كانت السبب القوى في خلع عصابة بول بوت عن طريق الشعب. ومن المؤلم لشعب كمبوتشيا ان يتم الاعتراف بالمجموعة التي قتلت أقرباءه ومواطنيه كممثلة له ، في بعض الدوائر الاستعمارية المهيمنة الرجعية . ومن ثم ، فان اجابتنا بالنفي على السؤال الثالث تتمشى تماما مع معتقدات ورغبات شعب كمبوتشيا .

اما السؤال الرابع فهو ما اذا كانت الأحوال الداخلية في كمبوتشيا تمثل تهديدا موجها من كمبوتشيا لاستقرار السلم في الاقليم أو في العالم . واجابتنا هي لا .

ليس هناك خطر أو تهديد ينبع من التطورات في كمبوتشيا لأمن البلدان المجاورة أو لسلم الاقليم . بل على العكس من ذلك ، فان كمبوتشيا وشعبها هما اللذان أصبحا هدفا لمؤامرات الصينيين المهيمنين وحلفائهم الرجعيين . وان الحملات المنهجية الموجهة ضد كمبوتشيا تأتي من نفس الدوائر التي تود ان تفرض سيطرتها على كمبوتشيا ، وتعارض ان تكون كمبوتشيا من البلدان المستقلة في منطقة الهند الصينية ، بغية تحويلها الى مجال للنفوذ الاستراتيجي لها .

الواقع ان السياسات التوسعية المهيمنة للدوائر الصينية الحاكمة ، ومطامح الولايات المتحدة واحلافها تشكل المصدر الحقيقي للخطر ضد سيادة بلدان المنطقة ، وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها مما يؤدى الى التوتر وزعزعة الاستقرار .

اما السؤال الخامس ، فهو كيف يمكن حل المشاكل المتعلقة بتطبيع العلاقات بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والهند الصينية . لقد كانت هناك خلال الأربع سنوات الماضية محاولات متكررة في الجمعية العامة أو فيما يسمى بالمؤتمر الدولي لكمبوتشيا للتوصل الى حلول لهذه المشكلات . ودلت التجربة على أن هذه الحلول لم تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل البلدان في الاقليم ، ولذلك فهي لا تمهد الطريق لتسوية سلمية .

Digitized by UNOG Library

نحن نعتقد أن التسوية القائمة على التفاوض بالاشتراك الفعّال لكل دول المنطقة بما في ذلك جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، من شأنها وحدها أن تزيل العقبات من طريق تطبيع العلاقات وأن تنشئ جوا من الثقة والصداقة والتعاون بين بلدان المنطقة .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية قد رحبت بحرارة بالاقتراحات المتكررة المقدمة من جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الشعبية التي تأكدت مجددا في الاجتماع السادس لوزراء خارجيتها في تموز/يوليه هذا العام . اننا نرى أن تلك الاقتراحات تأخذ في الاعتبار مصالح كل بلدان الاقليم ، وبذلك تهيئ أساسا واقعيا لتسوية شاملة لكل المشاكل القائمة في الاقليم .

لقد اتخذت خطوة هامة في هذا الاتجاه هي سحب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، ونأمل أن تستفيد كل البلدان من تصرف حسن النية هذا من جانب جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية بحيث يمكن الاسهام في خلق جو متبادل من الثقة والتفاهم .

ويرى وفد بلادي أن فرض مسألة " الحالة في كمبوتشيا " على الجمعية العامة لا يعدو سوى محاولة لجذب الأمم المتحدة الى مؤامرة سياسية شريرة ضد شعب كمبوتشيا . وترفض بلادي أية محاولة من شأنها فرض ارادة الدوائر المهيمنة الاستعمارية والدوائر الرجعية الأخرى وأعوانها على شعب كمبوتشيا . ان حق شعب كمبوتشيا في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي لابد من احترامه والاعتراف به ، ولا يقل هذا عن حقه في الدفاع عن النفس على نحو فردي وجماعي .

وبدلا من التدخل في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا ، ينبغي علينا أن نبذل كل الجهد التي من شأنها ازالة آثار عصر الدمار والقمع ، والتخفيف من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي ورثها من العصور المظلمة الماضية بحيث يمكن تمهيد الطريق لاستعادة السلم والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا .

السيد كيباندا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تنتهجها بعض البلدان ، تذكرنا باستمرار بتلك الحقبة البعيدة عنا ، التي كانت فيها القوة هي الحق ، وحيث كان الشر ينتصر على الخير ، وكانت للقوى الغلبة على الضعيف . لقد كانت كل هذه الأمور هي القاعدة في العلاقات الدولية . كان ذلك في فترة

Digitized by UNOG Library

قانون الغاب ، التي وصفها بعناية ريود يارد كيبلينغ في قصصه . ان تلك الممارسة ، التي لا تزال قائمة والتي تحييها الروح العدوانية والرغبة في السيطرة ، تحمل في طياتها بذور الحروب العامة ، بما تعود به هذه الحروب العامة من آثار لا يمكن التنبؤ بها ، بل أنها تميل الى أن تضع نفسها كنظرية لتسوية المنازعات بين الدول .

ان مثل هذه السياسة خطيرة لأنها تكشف الصراعات المستترة والسافرة التي تغير العلاقات الدولية وتزيدها سوءا وتخلق مناخا يتسم بعدم الأمن انها سياسة خطيرة لأنها تعتبر مصدرا للتوترات يتم الابقاء عليه بمهارة ، وتستغله القوى العظمى في صراعها من أجل فرض نفوذها وهيمنتها . وفي السيطرة ، التي تتسم بها سياساتها الخارجية في حالة عدم تدخلها بصورة مباشرة .

انها خطيرة في نهاية المطاف لأن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها يعتبر خطرا مباشرا يتهدد السلم والأمن الدوليين ، وهما اللذان أخذت منظمتنا على عاتقها مهمة الحفاظ عليهما . كما أن هذه السياسة تنتهك وحدة أراضي وسيادة واستقلال الدول التي تقع ضحايا لتلك السياسة . وفي هذه الممارسة نجد أن مفهوم القوة وحده له الغلبة ، وهو مفهوم يتحدى المنطق والضمير والاخلاق ، ويتجاهل القيم الاخلاقية والسياسية ويضرب بها عرض الحائط . ان الأمر الوحيد الهام في هذه الممارسة هو الشراهة الى السيطرة واخضاع الدول والعمل على عدم استقرار الأنظمة .

على ضوء هذه الخلفية من التعقيدات السياسية ينبغي أن ننظر الى الأحداث المأساوية التي تحدث في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط وفي أمريكا اللاتينية وافريقيا . ودون أن نخوض في التفاصيل الجغرافية ، فان هذه الأحداث لها مؤشر مشترك ، وهو أن الأطراف المتنازعة تحاول أن تسوى نزاعاتها عن طريق القوة . وفي ضوء ذلك ننظر الى الموقف الراهن في كمبوتشيا الديمقراطية ، وهو الموقف المعروض الآن على الجمعية العامة .

فمنذ ثلاث سنوات رأى هذا البلد نفسه - وهو عضو في الأمم المتحدة وعضو أيضا في حركة عدم الانحياز ، ودون اعلان للحرب يمكن أن يبرر العدوان - يتعرض لغزو واحتلال من قبل جيش لدولة أخرى هي أيضا عضو في منظمتنا وقامت بتوقيع ميثاقنا الذى تنص قواعده على مبدأ حسم الخلافات بين الدول بالطرق السلمية . ومنذ ذلك الوقت ، عكفت الجمعية العامة على بحث هذا الموقف المأساوى ،

Digitized by UNOG Library

وعقدت دورة استثنائية خاصة نعرف جميعا نتائجها بالنسبة لتناول هذه المسألة في تموز / يوليه ١٩٨١ .

ورغم العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، ولا سيما القرارات ٣٤/٢٢ في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ و ٣٥/٦ في ٢٢ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٠ و ٣٦/٥ في ٢١ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١ ، التي تطالب ، بصورة قاطعة ، بانسحاب تلك القوات التي أطلق عليها القوات الأجنبية ، لا تزال فييت نام تحتل كمبوتشيا الديمقراطية ولا تزال الحرب تستعر نيرانها ، مع ما يرتبط بها من بؤس وجوع وسوء تغذية . كما أن هذه الحرب تقضي على النساء والأطفال والرجال . ان النضال المشروع من أجل الحرية الذي يشنه شعب كمبوتشيا ، بتضحيات غالية لم يسبق لها مثيل ضد الغزاة الفييتناميين والمعتدين ، يعتبر دلالة على بطولة شعب كمبوتشيا وعلى تصميمه العظيم .

Digitized by UNOG Library

ان فييت نام ، التي يمس تاريخها الشاحب ، الحقيقي والمأساوى ، وترا في قلوب جميع الفييتناميين وعقولهم ، والتي نالت شجاعتها الاعجاب والتي حصلت على استقلالها وعلى حقها في الحرية والسلام ، تعرف أفضل من أى شخص اخر ماهي تكاليف ذلك الكفاح المظفر .

لقد أعربت الامم المتحدة باعتمادها كافة هذه القرارات عن قلقها العميق ازاء الموقف السائد في ذلك الجزء من العالم وازاء المأساة الهائلة التي يتعرض لها الشعب الكمبودى ، ولذلك ترغب الامم المتحدة في التوصل الى حل نهائي لهذا الصراع عن طريق تحقيق تسوية سياسية شاملة . وفضلا عن ذلك ، ترغب الامم المتحدة في أن تؤكد من جديد على دورها كضامن للسلم والامن الدوليين بتذكيرها بأهداف الميثاق ومبادئه ، مثل احترام السلامة الاقليمية واستقلال الدول وسيادتها .

واخيرا ، عندما يطالب المجتمع الدولي بانسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا الديمقراطية فانه يدين بأغلبية الاصوات ، وبشكل قاطع وصريح ، مبدأ استخدام القوة لتسوية المنازعات بين الدول . ويعزز هذا القرار مهمة الامم المتحدة وله آثار على المستوى الوطني على كل دولة عضو. ان اتخاذ الأمم المتحدة لقرار كهذا له قيمة أخلاقية كبيرة ودلالة سياسية . وهذه القيمة وتلك الدلالة لن تتحققا الا عن طريق التوصل الى الوئام في الحياة الدولية ، التي تسود فيها المصالح العليا للجميع ، ويتم فيها النظر الى التضامن على انه حاجة واضحة ، وان على كل عنصر من عناصر الاسرة الدولية أن يحترم حكم الاغلبية ، وان يلتزم بقرارات الجمعية العامة . وان انتهاج أى مسلك مغاير لهذا يعتبر عملا انعزاليا . وعلى صعيد المسؤولية العالمية الجماعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، يجب على الدول الاعضاء أن تحترم هذه القرارات وأن تنفذها . ولذلك فانه يجب على فييت نام سحب كافة قواتها من أراضي كمبوتشيا الديمقراطية ، حتى وان كانت هذه القوات قد وصفت بأنها قوات أجنبية .

ان الشعب الكمبودى الذى يناضل ببسالة وعزم ضد العدوان ، والاحتلال ، والغزو الاجنبي ، يستجمع قواه في شعور وطني عارم ، وحركة وطنية ضخمة لينظم نضاله ، ويسخر طاقته وارادته ويعبئها من أجل زيادة قدرته وقوته القتالية. ان هذه القوة في ميدان القتال غير متساوية من الناحية النسبية ؛ فالقوات الفييتنامية النظامية وافرة العدد ، والمزودة بأحدث العتاد الحربي والاستراتيجي ، تقاتل ضد حفنة من المناضلين الذين يضحون بأرواحهم في

Digitized by UNOG Library

سبيل حماية سيادة بلادهم وسلامتها الاقليمية . ان الثمن الذى دفعته كمبوتشيا في السنوات الثلاثة الماضية في ذلك النضال العسير من أجل البقاء كان ثمنا باهظا . والتضحيات التي لا حصر لها تدلل على رفض هذا الشعب بصورة قاطعة أن يقبل أن تضفى عليه " الصبغة الفييتنامية " ، التي بلغت حد الاستعباد والسيطرة .

واليوم ، نجد أن الحكومة الائتلافية التي تعتبر انعكاسا لارادة شعب كمبوتشيا الديمقراطية ، تتضمن كل الاتجاهات السياسية ، وينبغي ألا تخضع شرعية هذه الحكومة الائتلافية ، على ما نعتقد ، لأى شك على الاطلاق ، ويجب ألا تثار بشأنها أية تساؤلات الا في عقول اعدائها والمنددين بها . هذه الحكومة قد شكلت ووضعت تحت رئاسة سمو الامير نورودوم سيهانوك ، وهو من الابطال الوطنيين المعروفين ، وسياسي بارع ، محترم ومعترف به على الصعيد الدولي . وان الرئيس سيهانوك الذى يعتبر عاملا مساعدا لاقامة التوازن ، وقوة تتسم بالاعتدال ، سوف يسهم اسهاما قيما وهاما في اقامة السلم الحقيقي الذى تحتاجه كمبوتشيا الديمقراطية في جهودها الضخمة لاعادة البناء .

هل هناك من ممثل أكثر جدارة بالثقة والحكم من الممثل الذى اختاره شعب كمبوتشيا بنفسه ، بكامل حريته ، وبصورة ديمقراطية ؟ هل هناك من صوت أكثر شرعية من الصوت الذى تحدث عن انشاء حكومة من الشعب ، وللشعب ؟ من الذى يجرؤ على أن يشكك في هذه الحكومة وشرعيتها ؟

ان احتلال كمبوتشيا الديمقراطية وغزوها من قبل فييت نام ليس له ما يبرره على الاطلاق . ومن ثم ، فانه يجب على فييت نام أن تسحب قواتها وفقا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة .

واخلاصا لسياسة السلام ، والحرية والاستقلال ، التي تمثل الصك الصادق لدبلوماسيتها ، فان جمهورية افريقيا الوسطى تعارض بشدة وبقوة ، التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في تسوية المنازعات القائمة بين الدول . وهذا هو السبب الذى من أجله سوف يصوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار المطروح أمام الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

السيد كوه (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في مستهل بياني أن أبين بأن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لا تضمر أى عداوة لجمهورية فييت نام الاشتراكية ، ونحن نرى أنه من حق بلدان جنوب شرقي آسيا اختيار نظمها الاجتماعية ، والاقتصادية ، واتجاهاتها الايديولوجية ايضا . ونحن نعتقد أنه يمكن للبلدان أن تتعايش سلميا ، وأن تتعاون في سبيل المنفعة المتبادلة ، بالرغم من اختلافاتها الايديولوجية ، والسياسية ، والاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

أما النقطة الثانية التي أود أن أطرحها فهي أن بلدان دول جنوب شرقي آسيا ليس لديها أى نية في التحيز لأى من الطرفين في النزاع القائم بين جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية الصين الشعبية . ان قادة فييت نام يعرفون بقلوبهم أنه ليس هناك ذرة من الحقيقة في ادعاءاتهم القائلة بأن بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا قد تواطأت مع الصين ضد فييت نام . ومن ناحية أخرى ، فان بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ليس لديها أى نية في التواطؤ مع فييت نام ضد الصين .

والنقطة الثالثة التي أود أن أطرحها، هي أن بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا تعارض التدخل المسلح والاحتلال العسكرى اللذين قامت بهما فييت نام ضد كمبوديا ، وذلك لسببين : أولهما ، ان فييت نام قد قامت بانتهاك بعض المبادئ الجوهرية لميثاق الامم المتحدة ، مثل احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ وعدم اللجوء للقوة في تسوية الخلافات بين الدول ؛ والتسوية السلمية للخلافات . ان الالتزام بهذه المبادئ يعد شرطا جوهريا للحفاظ على السلم والامن الدوليين . وانتهاك هذه المبادئ يهدد السلم والامن الدوليين ، كما يهدد ، على وجه الخصوص ، أمن الدول الصغيرة والضعيفة عسكريا . أما السبب الثاني الذى حدا ببلدان رابطة جنوب شرقي آسيا الى اتخاذ موقف ثابت وراسخ ضد تصرفات فييت نام في كمبوديا فمرجعه الى انه في عدم اتخاذنا لمثل هذا الموقف يكمن خطر حقيقي في ان فييت نام ، بعد أن تنتهي من هضم فتحها لكمبوديا وسيطرتها على لاوس ، سوف تتطلع بطمع الى الدول الاخرى الواقعة في جنوب شرقي اسيا .

ان بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا تدعوالى الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوديا ، والى اعادة حق تقرير المصير لشعب ذلك البلد . وقد طرح سؤال مؤداه : ألن يؤدى انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا الى عودة بول بوت وغيره ممن كانوا مسؤولين عن فظائع الماضي ؟ واجابتي على ذلك هي : اننا لا نطالب بالانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية عبثا . فالاعلان الذى اعتمده المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ينص على أن يتم انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا في نفس الوقت مع دخول قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة التي ستحافظ على القانون والنظام ، والتي ستمنع الخمير الحمر ، وكذلك الاحزاب الكمبوتشية المسلحة الاخرى ،

Digitized by UNOG Library

من الاستيلاء على السلطة . والخطوة الثانية التي ينص عليها الاعلان المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا هي اجراء انتخابات حرة ودیمقراطية ، تحت اشراف الامم المتحدة ، وذلك بعد اتخاذ ترتيبات مرضية من شأنها منع الكمبوتشيين المسلحين من فرض الارهاب والتهديد على الناخبين .

وقد ساقت فييت نام حججا مؤداها انه من الضرورى لقواتها أن تظل في كمبوديا بغية منع أى دولة أجنبية من استخدام كمبوديا كقاعدة لشن الهجوم على فييت نام . ولكن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا عالج أيضا هذا الموضوع ، ونص على أن أحد العناصر الاساسية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة هو ضمان ألا تشكل كمبوديا تهديدا لأى من جيرانها ، بما في ذلك فييت نام . ولذلك ، فاننا أخذنا في الاعتبار تماما المخاوف الأمنية الوطنية المشروعة لفييت نام ، ونحن على استعداد لأن نناقش معها الوسائل والترتيبات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ان بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا تؤمن بأن الاعلان الذى أعتمده المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا يحتوى على اطار عادل ومتوازن للتفاوض من أجل التوصل الى تسوية سياسية للنزاع في كمبوتشيا . وهو اطار يأخذ في الاعتبار تماما المصالح ، والمخاوف ، وأوجه الاهتمام المشروعة لجيران كمبوديا ، بما في ذلك فييت نام . وقد ادعت فييت نام انها اضطرت للتدخل في كمبوديا بغية التصدى لتهديد امنها الوطني. واذا ما صح هذا الادعاء ، فلماذا ترفض فييت نام الاشتراك في العملية التفاوضية لهذا المؤتمر الذى يأخذ في الاعتبار ، كما اشرت سابقا ، مخاوف وأوجه اهتمام فييت نام ، ويعطي ضمانات ضد أى استغلال ممكن لكمبوديا من قبل دولة أجنبية في تهديد فييت نام . واذا ما واصلت فييت نام رفضها الجلوس الى مائدة المفاوضات ، سوف يستنتج العالم أنها لم تتدخل في كمبوديا بهدف التصدى لتهديد مزعوم ضد فييت نام ، وانما لتحقيق حلم اقامة امبراطورية فييتنامية تضم ، في المقام الأول ، لاوس وكمبوديا .

وختاما ، أود أن أتقدم بالنداءات التالية الى فييت نام : اناشدكم أن تعيدوا النظر في رفضكم الاشتراك في العملية التفاوضية للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . واذا ما كنتم قد تدخلتم في كمبوديا بغية الحيلولة دون استغلالها كقاعدة لتوجيه الهجوم عليكم ، فلن تجدوا أى صعوبة في قبول الاطار التفاوضي للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، لانه قد راعى تماما اعتباراتكم الأمنية المشروعة وتقدم باقتراحات بشأن الطرق الكفيلة بضمان أمنكم .

Digitized by UNOG Library

أما اذا كنتم قد قمتم بالهجوم على كمبود يا واحتلالها لانكم ظننتم انه باستطاعتكم استغلال كراهية العالم لنظام الخمير الحمر ، ولأنكم ظننتم ان العالم سوف يقبل بالأمر الواقع الذى فرضتموه بقوتكم العسكرية ، فأرجو أن تعيد و النظر في تصرفاتكم . فبعد مضي أربع سنوات ، لم ينس العالم كمبود يا ، ولم يرضخ لسياسة الامر الواقع التي فرضتموها . وأعيد و النظر كذلك في الثمن الذى دفعتموه نتيجة مغامرتكم في كمبود يا .

Digitized by UNOG Library

ان اقتصادكم الداخلي مزعزع وانكم غير قادرين على تزويد شعبكم باحتياجاته الأساسية. وقواتكم موحلة في حرب عصابات. والروح المعنوية لجندكم في كمبوديا منخفضة لأنهم لا يؤمنون بالقضية التي يحاربون من أجلها. وسمعتكم سيئة. وبشكل متزايد يرى العالم، بما فيه اصدقاؤكم في حركة عدم الانحياز والعالم الثالث، فييت نام كدولة عدوانية توسعية. ولهذه الأسباب نناشدكم ان تعيدوا بحث مجرى سلوككم في كمبوديا وان تستجيبوا الى مناشدة المجتمع العالمي بالاشتراك في مائدة المفاوضات ومساعدتنا في التوصل الى تسوية سياسية للنزاع في كمبوديا من شأنها ان تعيد لشعب كمبوديا حقه في تقرير المصير. ومن شأنها أيضا في نفس الوقت الا تهدد مصالح فييت نام المشروعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

والآن سوف ادعو الممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت.

وأود أن اذكر الجمعية انه وفقا للمقرر ٣٤/٤٠١، ينبغي ألا يتجاوز تعليل التصويت مدة عشر دقائق، ويقوم الممثلون بالادلاء به من مقاعدهم.

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمع وفدي بلادي باهتمام بالغ للملاحظات التي القيت أثناء المناقشة العامة وأثناء مناقشة هذا البند المحدد على جدول أعمالنا. وقد درسنا بالتفصيل مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.1/Rev.1 وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/37/496. كما أننا قمنا بموازنة وبحث الظروف التاريخية والمضمون الاجتماعي للحالة الراهنة في كمبوتشيا.

وبحثنا تاريخ الاستعمار ومختلف حالات النضال من أجل الاستقلال التي قام بها شعب ذلك البلد وشعوب المنطقة بأسرها. كما اننا بحثنا تاريخ المكائد والمؤامرات وأعمال العدوان التي يقوم بها بعض اولئك الذين يزعمون الآن بقلق تجاه السلام والاستقرار والتقدم في تلك المنطقة. ونذكّر بتجاهل حياد كمبوتشيا الذي أظهره اولئك الذين ظلوا صامتين عندما اطاح لون نول ومؤيدوه بالحكومة المشروعة حينئذ برئاسة سمو الأمير نورودوم سيهانوك. كما اننا نذكر بغضب المجتمع الدولي ازاء الأعمال الوحشية التي ارتكبت باسم نظام بول بوت. كما اننا نتذكر بالتأكيد النداءات التي

Digitized by UNOG Library

وجبت الينا نحن أعضاء المجتمع الدولي بأن نقوم بعمل ما باسم الانسانية لانقاذ حياة شعب هذه الدولة المخلخلة جدا .

وفي النهاية نتذكر أيضا العار الذي وقع على المجتمع الدولي عندما فشل في اتخاذ اجراء في ظروف مشابهة منذ خمسة عقود مضت . ففي ذلك الوقت نجد أن المذبحة الداخلية التي اطلق عليها البعض " الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة " تطورت الى حملات دولية محمومة للابادة وحرب عالمية أخرى . وما نتج عن الامتعاض العالمي بسبب الاخفاق في اتخاذ اجراء ما ولادة منظمتنا هذه وقيمها الانسانية ومبدأ الأمن الجماعي .

وبالنسبة لنا ، فان ما يؤسف له حقا ان أحد جيران كمبوتشيا شعر بانه مضطر لأن يتصرف وأن يتصرف من نفسه . ومازلنا نعتقد انه ينبغي على أعضاء الأمم المتحدة ان يحترموا وان يعززوا بالعمل وبالكلمة هذه المنظمة وعملياتها . وربما كان من الأفضل ان ننتظر الى ان نوافق جميعا على مسلك واحد للتصرف لكي نحسم مالا يمكن لأحد أن ينكر بأنه كان موقفا عصيبا للغاية في كمبوتشيا ، موقف تخطي حدودها الى البلدان المجاورة أيضا . ولكننا باخلاص لا نعرف الجواب . بل من الممكن ان نفترض بأن الذين وقعوا مباشرة ضحايا للنظام الذي تشهد عليه كل الأدلة بأنه قام بابادة الجنس لم يكن في مقدورهم الانتظار حتى يتم التوصل الى توافق دولي للآراء على مسلك واحد .

وهل سندين في يوم من الأيام الدول الثلاث التي تسعى الآن الى مساعدة حكومة وشعب لبنان لاستعادة السلم والوئام الى بلادهم ؟ اننا نرجو أن لا نفعل ذلك لأنه بدون هذه المبادرة في الوقت الحالي فان درجة المعاناة والبؤس يمكن أن تكون أكبر من ذلك بكثير .

وليس هناك من شك في أن ما حدث في كمبوتشيا هو من أكبر مآسي الانسان .

ان فانواتو بلد لا يمكن أبدا أن يقبل بحلول عسكرية في طبيعتها ، كما أنها لن تقبل أيضا بالحكومات التي تعتبر عسكرية في طبيعتها ، بغض النظر عن الستار الايديولوجي الذي تتخفى وراءه . واننا لا نعتقد أن ما رأيناه وما استمعنا اليه حتى الآن يستحق شجبا قويا لدولة عانت هي نفسها الكثير على أيدي الغرباء وتشترك اليوم مع كمبوتشيا في مشكلات اجتماعية واقتصادية مماثلة .

Digitized by UNOG Library

وبالتالي بناء على تعليمات من حكومة جمهورية فانواتو فاننا سوف نمتنع عن التصويت نظرا لما نعتبره تحيزا لجانب واحد وعدم وضوح في مشروع القرار رغم اننا نؤيد الأحكام الانسانية والاحكام التي تتعلق بجهود الأمين العام . واننا نمتنع عن التصويت مع التذكير بأننا رغم عدم سرورنا بالموقف الراهن في كمبوتشيا فان استيائنا الآن أقل بكثير مما كان عليه بشأن الموقف الذي كان سائدا في الماضي القريب .

وفضلا عن ذلك فان استيائنا ازاء الموقف الحالي في كمبوتشيا يتضاءل بالمقارنة باستيائنا من الموقف الراهن في تيمور الشرقية والصحراء الديمقراطية وناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين .

ان الضم المباشر لأراضي بلد الى بلد آخر أو وقف عملية تصفية الاستعمار بالقوة أو اضفاء الصبغة المؤسسية الدائمة على التصنيفات العرقية أو الدينية لشعب بلد ما انما هو دلالة على أن الحرمان الناتج لحقوق الانسان الأساسية وحق تقرير المصير القصد منه ان يكون دائما وثابتا . ومثل هذه الاجراءات من حيث فحواها ومن حيث استمرارها تعتبر هجوما ووصمة عار ليس فقط على الضحايا المباشرين ولكن أيضا على الميثاق وعلى عالمية البشرية . ومرة اخرى اننا نناشد مقدمي ومؤيدي مشروع القرار هذا ، وكلهم نعتبرهم اصدقاء لنا ، ان يظهروا اهتماما مستمرا بكل الشعوب وفي كل مكان عن طريق تطبيق المبادئ الواردة في مشروع نص كل المسائل المدرجة في جدول أعمالنا .

Digitized by UNOG Library

نود أن نؤكد مرة أخرى اننا سوف نواصل اتباع سياسة خارجية غير منحازة، في الجوهر وليس بالكلمات . ولذلك سوف نصوت وفقا لضمير شعب فانواتو وليس حتى نحرج حكومة أي بلد آخر، أو نحصل على رضاها . ومع اننا قد لا نتفق مع أصدقائنا في كل قضية، فاننا على ثقة انهم سوف يواصلون احترام حقنا، ليس فقط في أن نفكر ونعمل من أجل انفسنا، ولكن أيضا للمفهوم الخاص بالسوق الحرة للأفكار .

ومع امتناعنا عن التصويت على هذا البند، فاننا نود أن نقدم تأييدنا الشامل لنشر القصة الكاملة لكمبوتشيا ولاجراء حوار صريح أمين بين أطراف النزاع حتى يترك شعب هذا البلد في سلام، ليختار مصيره ويخطط لمستقبل أطفاله .

السيد سوكا (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد بلادي يشعر ببعض الاحباط لأن الجمعية العامة، مرة أخرى في هذا العام، عليها ان تنفق بعض وقتها الثمين، وان تخصص عددا من جلسات العمل لمناقشة مسألة نرى أنها تشكل تدخلا غير محتمل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

لقد احجمنا عن الاشتراك في هذه المناقشة العقيمة . ولكنني أود أن أبين بايجاز معنى التصويت الذي ينوي الكونغو أن يدلي به .

ليس هناك شك في ان شعب كمبوتشيا قد عانى الكثير على يد بول بوت وأعوانه الذين اقترفوا أشنع الجرائم التي يمكن ان تتهم حكومة ما بارتكابها ضد شعبها . ان فيض الكلمات البليغة المشربة بحسن النوايا، لممثلي عدد من الدول في ذلك الوقت لم تفعل شيئا لتغيير الهواجس الدموية لبول بوت . ان الوضع في كمبوتشيا جعل من الممكن لنا ان نقيم المساعدات التي قدمتها جمهورية فييت نام الاشتراكية الى شعب كمبوتشيا، الذي كان يتهدده الفناء، حتى تمكن من التخلص من جلاديه .

لذلك فان وفدي لن يسمح لنفسه أن يخدع بهذه العصابة المختلفة العناصر التي تكونت مؤخرا والتي منحت الآن مقعدا في الأمم المتحدة . اننا عازمون على دعم جهود دول تلك المنطقة وجهود المجتمع الدولي كله لانهاء هذا الموقف السخيف . وفي نفس الوقت، فنحن مقتنعون بشدة انه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار، بشكل يتخطى مصالح حفنة صغيرة من الأشخاص، الرغبة

Digitized by UNOG Library

الحقيقية لشعب كمبوتشيا كله ، الذى يوجد الآن تحت قيادة هيئات جديدة ، وذلك لضمان نجاح عمله من أجل اعادة البناء الوطني .

ورغم خصائص مشروع القرار الذى يجمع النوايا الحسنة المنفصلة تماما واحدة مع الأخرى ، فمن الواضح أن أهداف واضعيه هي ببساطة تكوين مؤامرة ضد فييت نام وشعب كمبوتشيا ، هذا البلد الذى يرغبون فى وضعه تحت وصاية الأمم المتحدة متحدين بذلك النضال البطولي الناجح لشعبه عبر تاريخه الغني المجيد ، ولكن هذه المناورات لن تخدع سوى واضعيها . ان محاولة اعادة بول بوت حتى تحت قناع شخصية جذابة يثني عليها في غضون تلك المناورات ، تهدف مرة أخرى الى تسليم شعب كمبوتشيا الى من عذبوه بالأمس . لهذا فان وفد بلادى يجد من غير الممكن أن يصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/37/L.1/Rev.1) المعروض الآن على الجمعية .

السيد سياغنافونغس (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أكد وفد بلادى مرة أخرى ، في بيانه بالأمس موقعه بشأن ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ، وكذلك بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/37/L.1/Rev.1) الذى يشكل تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لدول أخرى .

ان الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا قد احتج دائما على ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة ، وعلى مناقشته في غيبة ممثليه . وفي الرسالة الموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ والموزعة في الوثيقة A/37/575 ، فان سعادة هون سن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، أعرب مرة أخرى عن اسف حكومته وخيبة أملها . هذه الرسالة تتضمن الفقرات التالية التي لها مغزى هام ، والتي يود وفد بلادى ان يضعها أمام الجمعية العامة لتأخذها في الاعتبار .

" وفي الوقت الذى ترحب فيه كل الشعوب التقدمية بالمنجزات غير العادية التي حققها شعبنا في أثناء السنوات الثلاث الأولى من ميلاده الجديد ، لماذا تواصل الأمم المتحدة قبول ممثلي نظام سفاح مخلوع في منظمتها ؟

" ولماذا تسمح الأمم المتحدة اليوم لبعض المعتدين الذين يبذرون بذور الشقاق بين الأمم ، ويهددون السلم ويسببون التوتر في بقاع مختلفة من العالم باستخدام منبرها

Digitized by UNOG Library

بأسلوب ينم عن النفاق ، مظهرين أنفسهم بمظهر المدافعين عن مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، ومدعين بأنهم يصونون حق تقرير المصير للشعب الكمبوتشي ، ويطالبون بانسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، ويثيرون الصخب حول ما يسمى " المسألة الكمبوتشية " ، في حين أن الشعب الكمبوتشي ، ضحية النظام السفاح ، محروم من حقه في أن يسمع صوته ، صوت الحق ؟

" ان حكومة وشعب جمهورية كمبوتشيا الشعبية يودان أن يعلنا انه لا توجد مسألة كمبوتشية . والحقيقة ببساطة هي أن النظام الفاشي السفاح لبول بوت وينغ ساري وخيو سامفان ، جلاد وبكين ، قد أطاح به شعب كمبوتشيا . ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية التي يتزعمها سيهانوك ليست الا عصبة من مجرمي الابادة الجماعية المقنّعين .

" ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تدير اقليم كمبوتشيا كله . وهي الممثل الحقيقي الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا .

" . . . ان أي قرار يتخذ بشأن كمبوتشيا دون موافقة ممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية ودون حضورهم ، يعتبر غير قانوني وباطل .

" ويجب على الأمم المتحدة أن تنهي هذه الممارسات غير المنطقية كي تستعيد هيبتها وشرفها . والا فانها ستضر بسمعتها وبدورها الدولي . وان جمهورية كمبوتشيا الشعبية ماضية في الطريق المؤدي الى تقويتها وتنميتها دون عودة الى الوراء . وستنتصر قضية الشعب الكمبوتشي العادلة " . (A/37/575 ، مرفق)

Digitized by UNOG Library

ويؤيد وفدى من جانبه القضية العادلة لشعب كمبوتشيا . ولهذا السبب ، فاننا سوف نصوت ضد مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 الذى يرمي في الواقع الى اعادة نظام الابادة الجماعية الى كمبوتشيا

السيد باليتا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما اعتمدت الجمعية العامة القرارات ٣٤/٢٢ و ٣٥/٦ و ٣٦/٥ ، لم يشترك وفد ألبانيا في التصويت . وأوضحنا أسباب هذا الموقف . والآن ، فان الجمعية العامة على وشك أن تصوت على مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 الذى يشير الى القرارات الآنفة الذكر ، ولذلك فاننا نود أن نكرر أن موقفنا هو نفس الموقف ولا تزال تفسيراتنا التي قدمناها في السنوات الماضية قائمة .

ويود وفد بلادى أن يحيط الجمعية علما بأنه لن يشارك في عملية التصويت على مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 في هذه المرة أيضا . ولن نعيد الأسباب التي أوردناها في الماضي في تعليل تصويتنا الآن ، ولكننا نود ببساطة أن نضيف الأسباب التالية :

لوحظ أثناء المناقشات التي انتهت الآن في عدد من المناسبات أن مشروع القرار المعنون " الحالة في كمبوتشيا " هذا العام يتضمن عناصر جديدة اعتبرتها بعض الوفود اضافات مبشرة . ولا يشارك وفدى في وجهة النظر هذه ، اذ لا يختلف مشروع القرار الحالي بصورة أساسية على الاطلاق عن القرارات التي اعتمدت حتى الآن .

وكما أكدنا في بياننا بالأمس خلال مناقشة البند ٢٠ من جدول الأعمال ، فاننا نعتبر أن اقامة ما يطلق عليه الحكومة الائتلافية هو ببساطة ستار جديد تختفي وراءه قوات بول بوت ، ولا يمثل أى تقدم صوب حل مشكلة كمبوتشيا . ولا يزال وفدى مقتنعا بأنه اذا كان علينا أن نتوصل الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة ينبغي أن نضع حدا لجميع التدخلات من أية دائرة من الدوائر في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا ، وأن نضع نهاية لمؤامرات الدول الاستعمارية الكبرى ضد مصالح هذا الشعب وحقوقه . بيد أن مشروع القرار المعروض علينا لا يتضمن الصياغة الضرورية التي يمكن أن تساعد على توفير جميع الظروف التي يمكن أن تؤدى الى حل عادل لمشكلة كمبوتشيا ، ومنع الدول الامبريالية الكبرى من الحصول على ميزة من المصاعب التي يواجهها شعب كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

للأسباب السالفة الذكر ، لا يؤيد وفدى مشروع القرار هذا ولن يشترك في التصويت عليه .

السيد كامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سوف تصوت نيكاراغوا ضد مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 لأنه يتضمن عناصر لا تتمشى مع الحقائق ويعتبر فضلا عن ذلك تدخلا واضحا في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان تصويت نيكاراغوا على هذا النحو هو اشارة لرفض أية محاولة لاعادة اقامة النظام الاجرامي لبول بوت وطغمته من القتلة . ونحن لا نزال وسوف نبقى ضد أية محاولة من هذه المحاولات بسبب طبيعة هذا النظام وكل ما يمثله . لقد عانينا نحن أنفسنا من اضفاء الصبغة المؤسسية على نظم الابادة ، ومن المستحيل أن ننسى الآلام الرهيبة التي عاناها شعب كمبوتشيا في الماضي في تناقض مريب مع الجهود الضخمة المبذولة من جمهورية كمبوتشيا الشعبية لاعادة بناء الأمة وتضميد جراح شعبها .

ونحن نؤكد أن الحل السياسي الشامل للمشكلة ينبغي أن يستند على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وهي في هذه الحالة ، جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي ينبغي أن يشغل ممثلوها المقعد الخاص بالشعب الكمبوتشي في هذه الجمعية . وسوف يكون أى تمثيل آخر هو لكيان غير موجود لا نستطيع الاعتراف بصلاحيته .

اننا نؤيد تماما التطلعات الحقيقية الرامية الى تحويل منطقة جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم . والواقع أن جميع مناطق العالم ينبغي أن تصبح كذلك . ويتطلب هذا جهودا وتصميما من الأطراف المعنية .

اننا نؤيد تخفيف حدة التوتر تدريجيا الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى حل سلمي شامل بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية وضمان احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي جميع الدول في المنطقة بما فيها كمبوتشيا ، على أساس الشروط التي عبرت عنها بلدان حركة عدم الانحياز في المؤتمرات الوزارية التي عقدت في نيودلهي وهافانا ونيويورك . ان تشجيع مثل هذا النوع من الحل هو واجب على المجتمع الدولي . ونعتقد أن مشروع القرار الذى يبحث اليوم لا يرمي الى تمهيد الطريق أمام السلم ولكنه على العكس من ذلك يضع عقبة على طريقه لأنه يقطع بحكم مسبق ويتخذ مقررات تتعلق بالشعب الكمبوتشي ذاته .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 .

وقد ورد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار في الوثيقة A/37/577 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كيوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا وزمبابوى .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : أفغانستان ، انغولا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غرينادا ، هنغاريا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بولندا ، سيشيل ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفييت نام .

الممتنعون : الجزائر ، بنن ، الرأس الأخضر ، فنلندا ، غينيا ــ بيساو ، غيانا ، الهند ، لبنان ، مدغشقر ، ملاوى ، المكسيك ، بنما ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، سورينام ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة وفانواتو .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٥ مقابل ٢٣ وامتناع ٢٠ عن التصويت . (قرار ٣٧/٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أعطي الكلمة الآن الى الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد أوكناور (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت ايرلندا لصالح مشروع القرار المتعلق بالحالة في كمبوتشيا . ولقد فعلنا ذلك لأننا ، كما كان الحال في السنوات الماضية ، نوافق على الاتجاه العام لمشروع القرار . ولكنني أرغب في أن أوضح حقيقة أنه رغم أننا صوتنا لصالح مشروع القرار المتضمن الفقرة الرابعة من الديباجة ، كما هو الحال ، فان هذا لا يعني أى تغيير في موقف ايرلندا فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا . وتبين محاضر هذه الجمعية بجلاء أنه في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ امتنعت ايرلندا ــ كما فعلت في السنوات السابقة ــ عن التصويت عندما طرحت هذه المسألة في سياق عرض تقرير لجنة وثائق التفويض على الجمعية .

Digitized by UNOG Library

السيد ثونبورغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حكومتي تدعم الاتجاه العام للقرار الوارد في الوثيقة A/37/L.1/Rev.1 كتأكيد مجدد من جانب المجتمع الدولي للمبادئ التي ينبغي أن تكون الأساس لأية تسوية عادلة لنزاع كمبوتشيا .

ونحن ندعم الطلب المقدم الى الأمين العام للاستمرار في ممارسة مساعيه الحميدة بغية الاسهام في تحقيق التسوية السياسية . ان دعمنا للقرار ينبغي مع ذلك ألا يفسر بأنه يعني أى تغيير في موقف السويد الذى تم تحديده في بياني بالأمس في المناقشة ، وفي بياني بعد اعتماد التقرير الأول للجنة وثائق التفويض .

السيد بينو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد البرازيل صوت لصالح مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 ، وذلك اتباعا لنفس الموقف بالنسبة الى القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة حول هذا البند .

ومع ذلك فانني أود أن أعرب باسم وفد بلادى عن بعض التحفظات بالنسبة الى الفقرة الرابعة من الديباجة . ففي رأينا أن الحكم الوارد بها يعتبر حكما مسبقا على مسألة من هي الحكومة الشرعية لكمبوتشيا ، رغم أنه يتعين عليّ أن أقول انها تمت صياغتها بشكل أدق من المشروع الأول الذى قدم .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر بأنه عندما تم البت في تقرير لجنة وثائق التفويض منذ عدة أيام ، فان وفد البرازيل قد امتنع عن التصويت حول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم ، تعليلا للتصويت بعد التصويت . والآن سوف أعطي الكلمة لممثل فييت نام الذى يرغب في ممارسة حقه في الرد . وأود أن أذكّره بأن حقه في الرد يقتصر على عشر دقائق وينبغي الادلاء به من مكانه .

السيد لوكيم شونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد بلادى قد أنصت باهتمام كبير الى البيانات التي ألقيت بشأن البند ٢٠ على جدول الأعمال . ونحن نود أن نتقدم بالتعقيبات التالية .

أولا ، اننا نرى بارتياح أن عددا من المتكلمين قد ذكر تعقيبات مشجعة وموضوعية حول الموقف الفعلي المتصل بكمبوتشيا . كما أكد العديد من الزملاء بدلائل مقنعة وملموسة أن هناك اعادة حياة

Digitized by UNOG Library

قوية وسريعة تتم في كمبوتشيا وذلك بالقيادة الرشيدة لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ولا حاجة بي الا أن أذكر بينة ذكرها أحد الوفود ، حقيقة تبين تحسن الحالة في كمبوتشيا ، وهي الاحتمالات الممتازة لمحصول الأرز في كمبوتشيا هذا العام . فهي تدحض التأكيدات التي لا مبرر لها والتي تردد ما يسمى بحالة المجاعة وعدم الأمن التي تسود كمبوتشيا . وهناك أصدقاء آخرون أزالوا القناع عن هذه المهزلة التي تسمى الحكومة الائتلافية لجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية التي نصّبها أجانب وتضم هؤلاء السفاحين الذين لا يسيطرون على البلد أو العاصمة أو السكان . ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تتمتع دون شك بدعم وتقدير شعب كمبوتشيا .

ولكن ما ينبغي أن تهتم به الجمعية العامة هو أن ثمة اعترافا واسعا بأن هناك آثارا ايجابية نلمسها الآن وهي روح الحوار البناء كنتيجة للمبادرات السلمية التي تقدمت بها بلدان الهند الصينية الثلاثة والتي طرحت وتم تكرارها في مناسبات عديدة في العام الماضي . وفي هذا الصدد ، تم التأكيد على القرار المشترك لفييت نام وكمبوتشيا وذلك للقيام بانسحاب انفرادي لقسم كبير من قوات فييت نام المرابطة في كمبوتشيا ، ذلك الانسحاب الذي يدل على حسن النية ، فضلا عن كونه الخطوة الأولى المشجعة في هذا السبيل . ان روح الحوار والتوفيق هذه تعد أمرا ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجعه لأنها سوف تسهم بالتأكيد يوما بعد يوم في تقليل الخلاف بين المواقف المتعارضة ، وسيكون لها أثر مفيد على سعادة شعب كمبوتشيا الى جانب السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا .

ان بعض المتهمين بالعدوان المتكرر في العقود السابقة ومؤخرا ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة قد قاموا بشكل منافق ومنأى عن العدالة والقانون باتهام فييت نام ، وهو شعب عانى أشد المعاناة في صراعه البطولي من أجل الاستقلال والكرامة ، بأنه المعتدي والمنتهك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

ولا أريد أن أتنازل بأن أجيب على مثل هذه الأكاذيب المخزية المثيرة للسخرية ولكن من الضروري أن نزيل القناع عن المناورات التي تستهدف استغلال هذه الأكاذيب بغية تغطية الجرائم الشنيعة والتهديد بالعدوان الموجه الى فييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى . لقد أنكروا بصلافة أن هناك أي تهديد موجه من الصين الى فييت نام ، ويؤيد البعض المعتدين الصينيين وذلك بتوجيه اللوم

Digitized by UNOG Library

الى فييت نام لاساءة استخدامها لتدابير الأمن الوقائية المزعومة . ويكفي أن نذكرهم بالحقائق المعروفة منذ فترة طويلة .

ان هؤلاء الذين يهددون فييت نام هم أتباع بول بوت المعتدون وعملاء بكين الشائنون الذين تسلحوا بأسلحة صينية وشنوا وعشرات الآلاف من المستشارين الصينيين حولهم منذ نهاية ١٩٧٥ الى نهاية ١٩٧٨ حربا ضد فييت نام على الجبهة الجنوبية الغربية وقد قضوا على مئات القرى الفييتناميـة وأهلكوا عشرات الآلاف من السكان العزّل بهذه القرى في منطقة الحدود واقترفوا العشرات من المذابح التي تزيد بشاعتها عن مذابح ماى لاى التي اقترفها المعتدون الأمريكيون في جنوب فييت نام وهي تقترب في فظاعتها من تلك التي اقترفها الاسرائيليون الصهاينة في صبرا وشاتيلا بغرب بيروت .

ان الذين يهددون فييت نام هم معتدو بكين أنفسهم ، هم الذين أرسلوا ٦٠٠ ٠٠٠ جندى لغزو فييت نام الشمالية في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وهم الذين يكدسون الجنود بأعداد عظيمة بالقرب من الحدود الشمالية لفييت نام ويهددون في نفس الوقت بتلقين فييت نام درسا آخر . هل تشكل كل هذه الحقائق التهديد الوهمي الذى يمكن فقط أن يبرر الدفاع الوقائي من جانب فييت نام ؟

وأخيرا اتهمت فييت نام بعدم الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي وبالتجاهل العنيد للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة حول كمبوتشيا . وفي هذا الصدد يود وفد بلادى أن يكرر موقف جمهورية فييت نام الاشتراكية الذى يتمثل على النحو التالي : مادامت الأمم المتحدة مستمرة في أن تضم بين جنباتها ممثلي زمرة بول بوت السفاحة والمرتكبة للمذابح الجماعية بأى شكل من الأشكال - وأود بصفة خاصة أن أؤكد على هذه النقطة لكي تفيد ممثل سنغافورة الذى تفضل بمناشدتنا منذ لحظات - ومادامت الأمم المتحدة تسعى لفرض قرارات انفرادية على شعب كمبوتشيا تتنافى مع مصالحه المشروعة وحقوقه الوطنية الأساسية وتتجاهل المبادئ الجوهرية للميثاق ، فان فييت نام شأنها في ذلك شأن بلدان الهند الصينية لن تشاطر في هذه القرارات ، وسوف تستمر الأمم المتحدة في عجزها عن القيام بدور صنع السلم الذى ينبغي أن تضطلع به لتحقيق السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وهكذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٢٠ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

البنـد ٢١ من جـدول الأعمـال

النظر في المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة واعتماده :

(أ) تقرير الأمين العام (A/37/398) ؛

(ب) مشروع قرار (A/37/L.4) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل زائير الذى سيقدم مشروع القرار .

السيد كامندا وا كاماندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في مستهل كلمتي أن أتوجه بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة على التقرير الوارد في الوثيقة A/37/398 ، وعلى جهوده خلال السنوات الثلاث الماضية بشأن مسألة الميثاق العالمي للطبيعة تمشيا مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة . ان مسألة الميثاق العالمي للطبيعة قد أثيرت للمرة الأولى في الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٩ ، وكان ذلك تمهيدا لتقديم مشروع لهذا الميثاق العالمي بعد ذلك بعام لكي تنظر الدول فيه .

وقد شرحت في خطابي A/35/141 الذى تاريخه ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، والذى قدمت به المذكرة التفسيرية المطلوبة بمقتضى المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والذى قدم في نفس الوقت الذى طرح فيه موضوع المسؤولية التاريخية للدول في الحفاظ على الطبيعة — وأفترض أن ذلك كان قائما على اعتبارات مماثلة — الهدف والغرض من تقديم مشروع الميثاق العالمي للطبيعة الى الجمعية العامة والدول الأعضاء من أجل النظر فيه . وأكدت بصفة خاصة أن الفلسفة الكامنة في النص تدور حول الفكرة بأن الدول ، في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية ، يجب أن تدرك لدى ممارسة أنشطتها ، لاسيما ما يحتمل منها أن يؤثر على ادارتنا المشتركة للطبيعة ، أو يكون له أثره عليها ، الأهمية القصوى لحماية النظام الطبيعي ، وأهمية الابقاء على توازن ونوعية الطبيعة لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة . وقلت في هذا الصدد ان أى عمل يقوم به الانسان ويؤثر على الطبيعة ، يجب أن يتم تقييمه والحكم عليه في اطار هذا المعيار .

Digitized by UNOG Library

واعتمدت الدورة الخامسة والثلاثون القرار ٣٥/٧ ، الذى دعا الدول الأعضاء لأن ترسل الى الأمين العام وجهات نظرها في المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة وملاحظاتها عليه . وطلب الى الأمين العام أن ينقل ملاحظات الدول الأعضاء الى الجمعية العامة ، وأن يصوغ على أساس هذه الملاحظات وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية توصيات مناسبة بغية اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة .

وعشية الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة قدمت ٥٠ دولة من الدول الأعضاء تعليقاتها بشأن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة وفقا للوثيقة A/36/539 المؤرخة في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ . وفضلا عن ذلك ، خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية اعتمدت الدول الخمسون الأعضاء في منظمتنا الاقليمية القرار CM/RES/852 (XXXVI) على أساس الأحكام ذات الصلة لخطة لاغوس للعمل بشأن حماية البيئة والطبيعة . وصدقت على ذلك القرار بعد ذلك الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية وذلك فيما يختص بالميثاق العالمي للطبيعة .

وفي هذا القرار ، طلبت الدول الافريقية من المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة متابعة الموضوع وأوصت باعتماد مشروع الميثاق العالمي للطبيعة من قبل الجمعية العامة ، اقتناعا منها من جهة بأن الحياة على الأرض تشكل جزءا من الطبيعة وأنها تعتمد على وظيفة النظم الطبيعية ، ومن جهة أخرى ، بأن الفوائد التي يمكن أن تستقى من الطبيعة تعتمد على الحفاظ على العمليات الطبيعية وتنوع أشكال الحياة ، وان هذه المزايا تتعرض للخطر بسبب الاستغلال المفرط أو اساءة الاستعمال أو تدمير المستوطنات الطبيعية .

ان الاجتماع الخاص لوزراء الشؤون الخارجية ورؤساء الوفود لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في نيويورك في ٢ و ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ، قد تعرض لمسألة الميثاق العالمي للطبيعة ، وذكر أنه من الأولويات القصوى التي يجب أن تتدارسها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

واذا أخذنا في الاعتبار عدد الوفود التي أعربت عن قلقها بشأن حماية النظم الطبيعية خلال الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجمعية العامة ، وتلك التي قدمت ملاحظاتها الى

Digitized by UNOG Library

الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، وتلك التي فعلت ذلك في هذه الدورة السابعة والثلاثين تمشيا مع الوثيقة A/37/398 ، وتلك التي اتخذت موقفا بشأن هذه المسألة في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، فسنرى أن ما يزيد على مائة عضو من أعضاء الأمم المتحدة قد رغبوا في أن يعربوا عن آرائهم بشأن مشكلة تهمهم لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على الحياة على كوكبنا . ان هذا يفسر الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه المشكلة البالغة الأهمية .

ويهدف النظر في التعليقات التي قدمتها مختلف الدول وصياغة التوصيات للجمعية العامة فيما يتعلق بهذا الميثاق ، فان فريقا خاصا من الخبراء تضمن اخصائيين من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومختلف الدول قد تم تشكيله واجتمع من ٢٤-٢٧ آب/أغسطس ١٩٨١ ، وفي منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٨١ في نيروبي من أجل تعديل المشروع الأولي للميثاق العالمي للطبيعة .

وتم تقديم نص المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة في الوثيقة A/36/539 ، المرفق ١ . ودعت الدورة السادسة والثلاثون في القرار ٦/٣٦ الدول الأعضاء التي لم ترسل بآرائها وتعليقاتها الى الأمين العام لأن تفعل ذلك . ومرة أخرى طلبت اليه أن يعمل بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وعلى أساس التعليقات المتلقاة ، على استكمال المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة ، وتقديم نص المشروع المنقح وتقرير فريق الخبراء الى جميع الدول الأعضاء ، حتى يكون بمقدورها أن تنظر في مشروع الميثاق من أجل اعتماده في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وهذا هو ما جعل البند ٢١ من جدول أعمالنا معنونا على النحو التالي : " النظر في المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة واعتماده " .

وفي التعليقات التي قدمناها الى الأمين العام تمشيا مع القرار ٧/٣٥ ، أكدنا أن هدفنا لم يكن انهاء التقدم ، كما لم يكن منع أي أحد من اتخاذ الاجراءات اللازمة للتنمية . كما لا يطلب الميثاق منا أن نركز على أي مشروع بعينه ، أو أي نشاط بعينه ، في بلد ما . وما يفعله هو أنه يؤكد على توازن النظم الايكولوجية التي يجب الحفاظ عليها وحمايتها اذا كان علينا أن نحمي حياة ونوعية الأنواع الحية .

Digitized by UNOG Library

وقد عبر عن هذا الرأى كثير من الشعوب في كل أنحاء العالم ، من الشمال والجنوب ومن الشرق والغرب ، وكذلك فان كل ما حصلنا عليه من مراسلات هائلة في هذا الصدد خلال السنوات الماضية يؤكد ذلك .

ان جمهورية زائير ، مثل غيرها من البلدان النامية ، تبذل كل ما في وسعها من أجل تقدم شعبها ، ومن أجل أن تحصل على الطاقات والمهارات التي تمكنها من السيطرة على بيئتها وأن تغيرها لكي تفي باحتياجات البلد الأساسية ، ومعنى آخر ، أن تتمكن من تحقيق التنمية ، ولكن بادراك تام للحاجة الى الامتناع عن أى شيء يمكن أن يسبب تلفا ، لا علاج له ، لتوازن ونوعية أنظمتنا الطبيعية .

ان مؤتمر المياه ، الذى عقد في مار ديل بلاتا ، قد أوضح بجلاء واجب كل منا ، تجاه أشقائنا من بني البشر ، في ادارة وحماية الطبيعة في كل بلد . ان حقيقة العيش في أعالي الأنهار لا تعفي من المسؤولية في ادارة المياه أو من واجب التضامن مع الذين يعيشون بجوار أدنى الأنهار . ويوضح هذا المثل مبدأ التضامن الدولي ، الذى يجب أن يؤكد سياستنا ، في كل وقت يكون العمل فيه ضارا بنوعية الطبيعة وبتوازن الأنظمة الايكولوجية ، أو بالأحرى ادارة الطبيعة .

ان هذا لا يعني ، بأى حال ، أن البلدان ليست لها سيادة على مواردها . ولهذا السبب فاننا أكدنا في الميثاق بوضوح مبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية . ان ما نريد أن نقوله هو ، من وجهة نظر علمية ، ان العمليات الخاصة بادارة الطبيعة والموارد الطبيعية والايكولوجية يجب أن تستند على معرفة سابقة بحيوية الأنظمة الايكولوجية ، من أجل العمل على تجنب الادارة غير المنتظمة ، التي قد تؤدى الى اختفائها ، وهذا ما جعلنا نؤكد في الميثاق على أن :

" يجب السيطرة على الأنشطة التي قد تؤثر على الطبيعة واستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة التي تقلل الى أدنى حد من المخاطر الهامة للطبيعة أو الآثار الأخرى المعاكسة " .

(A/37/L.4 ، مرفق)

وأنه عند الاضطلاع بالمشاريع الانمائية يجب تخطيطها وتنفيذها بحيث تقل الآثار الضارة الناجمة عنها الى أدنى حد .

Digitized by UNOG Library

لقد أتيحت لي الفرصة كي أذكر وأدلل على أن مبدأ السيادة الدائمة والكاملة للدول على مواردها الطبيعية لا يمكن أن يناقض - وهو لا يناقض بالفعل - الخطوات المشتركة أو المتفق عليها والمبادرات التي اتخذت من أجل اصلاح أخطاء الماضي والحاضر ، تلك المبادرات التي عززت التعاون الدولي ، لاسيما من أجل حماية توازن الأنظمة الايكولوجية ونوعية الطبيعة ، لأن هذه ، على وجه الدقة ، هي الفلسفة التي تؤكد ذلك المبدأ .

وخلال الأعوام الثلاثة السابقة ، فان أولئك الذين شعروا بأنه ينبغي عليهم أن يعلقوا على مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، فعلوا ذلك ، وكان لديهم الوقت الكافي للقيام به ، وطالبنا باتاحة الوقت ، وقد أتيح وقت كاف للجميع لتمكينهم من تقديم التعليقات . ان المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة الوارد في الوثيقة A/37/L.4 ، والذى يتضمن التحسينات الأخيرة التي اقترحها الأمين العام في الفقرة ٤ من التقرير (A/37/398) ، هو نتيجة العديد من تبادل وجهات النظر والعمل المكثف الذى قام به الخبراء المؤهلون في هذا المجال على أساس التعليقات التي تم تلقيها والمشاورات التي جرت . ويجدر بنا أن نذكر بأن هذا العمل قد بدأ في ١٩٧٥ . ولقد أخذت في الاعتبار كل الوثائق والصكوك الموجودة في هذا المجال ، التي تتناول مشكلة الطبيعة وادارة الموارد الطبيعية . ومن وجهة النظر الفنية لا يمكن أن يعتبر المشروع مثيرا للجدل .

وأود أن أؤكد هنا أن المشروع المقدم الينا الآن هو مشروع للأمم المتحدة ، مشروع دولي يأخذ في الاعتبار مختلف أبعاد المشكلة . ويجب ألا تكون هناك ظلال من الشك في أن الفقرة ٥ من التقرير الوارد في الوثيقة A/37/398 ، التي أوصى فيها الأمين العام بأنه يجب أن يحصل النص المنقح على ما يستحقه من دراسة ، تستند أيضا على هذه الحقيقة .

لكل هذه الأسباب ، يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.4 ، وذلك نيابة عن البلدان التالية التي شاركت في تقديم المشروع :

باكستان ، بلجيكا ، بنن ، بوروندى ، تايلند ، تشاد ، توغو ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، ساحل العاج ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، الصومال ، غابون ، غامبيا ، غينيا ،

Digitized by UNOG Library

غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فولتا العليا ، كوستاريكا ، كينيا ، مالطة ، مالي ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، هايتي ويوغوسلافيا .

اننا نأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء ، من أجل أن نؤكد مسؤوليتنا المشتركة تجاه الحياة على كوكبنا ، وواجبنا ازاء رفاقنا من البشر ، في احترام هذه الحياة . اننا ندعو جميع الدول الأعضاء لتأييد المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة ، فهو نص مرن ، يقترح اجراءات المحافظة على الطبيعة ، بهدف أن يعمل به كمدونة للسلوك .

اننا نأمل وطيد الأمل في أن تنفيذ المبادئ الواردة في هذا الميثاق سوف يؤدي الى تبادل مفيد للخبرات والمعلومات فيما بين البلدان ، وأن التصميم الذي أعربت عنه الأمم المتحدة في ادارة الموارد التي تشارك في الاستفادة منها دولتان أو أكثر ، سوف تجد مجال تطبيق مثالي .

وأخيرا ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر لأولئك الذين أسهمت مشاركتهم في صياغة هذا الميثاق ، ولا سيما الأمين العام للأمم المتحدة ، وفريق الخبراء الخاص ، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

السيد باهندارا (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أتحدث بعد ممثل زائير ، وأن أستمع الى كلمته التمهيدية الممتازة .

انني أبدأ بنقل امتنان وفد باكستان العميق للأمين العام الذي زودنا ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة . وعلى أساس الملاحظات التي تم تلقيها من الدول الأعضاء ، بمشروع منقح للميثاق العالمي للطبيعة . ان المشروع المنقح للميثاق يظهر الآن كمرفق لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.4 . وانه لمما يسعدني غاية السعادة أن أعرب عن تأييد وفد بلادي كاملا للمشروع .

وفي رأينا ، أن اعتماد الأمم المتحدة للميثاق العالمي للطبيعة سوف يكون حدثا له دلالة عظيمة ، وسوف يفتح مجالا هاما للمسؤولية لمنظمتنا ، حيث نجد فيه أن التعاون بين الدول الأعضاء أمر مطلوب تدعيمه .

Digitized by UNOG Library

ان هدف مشروع الميثاق العالمي للطبيعة هو استعادة التوازن بين الانسان والطبيعة . وفي الحقب الماضية ، اعتبر الانسان نفسه طفل الطبيعة ، وعاش معها في وئام . غير أن الثورة الصناعية ، على ما يبدو ، قد جاءت معها برغبة جديدة مسيطرة على الانسان في أن يصبح سيدا للطبيعة . ان الآثار المترتبة على تغيير الطبيعة واستغلالها بصورة متهوّرة ، بغض النظر عن القوى التي تتألف منها ، قد ألحقت بالبيئة على كوكب الأرض أضرارا لا تعوض . ويكفي فقط أن أذكر هنا كمثال تآكل التربة السطحية في أراضينا الخصبة .

ان الميثاق العالمي للطبيعة يسعى الى اقامة توازن بين استخدامات الطبيعة والحفاظ عليها .

ان الاستراتيجيات التي تتبعها باكستان للحفاظ على الطبيعة ، تصاغ الآن على هدى المبادئ التي وردت في الميثاق العالمي للطبيعة . فان الحياة النباتية والحيوانية ، والمحافظة على التربة ، والتشجير ، ووقف التصحر ، وانحباس المياه في الأرض ، والفيضانات ، كلها تحظى بالاهتمام الآن أكثر من أي وقت مضى .

ان مختلف الوكالات والهيئات المسؤولة في باكستان عن الحياة البرية وعن صون الطبيعة ، على صلة وثيقة جدا بالوكالات الدولية ، وقد استفادت من هذه التجربة . وقد اتخذنا في باكستان خطوات عديدة ترمي ، بصورة خاصة ، الى خلق وعي متعاظم لدى الجمهور بضرورة الحفاظ على الطبيعة . فعلى سبيل المثال ، أدخل هذا الموضوع في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات ، بما في ذلك عرض أفلام أجنبية بانتظام عن الطبيعة والحياة البرية . وقد بدئ بعرض برامج عن الحياة البرية على شاشة التليفزيون هناك ، وصدرت كذلك مجموعات طوابع بريد تذكارية عن نفس الموضوع .

وفيما يتعلق بميدان الحياة الحيوانية ، يسعدني أن أعلم الجمعية بأنه قد تم بنجاح اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على بقاء بعض الحيوانات النادرة . وقد حققت باكستان بعض النجاح في زيادة أعداد خراف من نوع ماركوبولو ، والماعز البرى من نوع أستور والخراف البرية من نوع بنجاب . وفي هذا الشأن ، أود أن أشيد بالاسهام الكبير الذى يقدمه الصندوق العالمي للحياة البرية .

كما أن باكستان تحاول أيضا أن تعيد الأنواع المفقودة الى مواطنها السابقة . وأود أن أشير هنا الى محاولة اعادة (طائر التدرج) الذى لم يعد له وجود في بيئته الطبيعية .

Digitized by UNOG Library

ان تجاربنا توضح أن نتائج جهودنا في المحافظة على الحياة النباتية والحيوانية في بلادى كانت مشجعة للغاية ، بالقياس الى حجم الموارد المخصصة لذلك .

وقبل أن أختتم حديثي ، اسمحوا لي أن أشيد بصفة خاصة ، بالمبادرة الهامة التي قامت بها حكومة زائير بشأن اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة ، الذى أيدته باكستان تماما وصادقت عليه منذ اعلانه في العام الماضي . ان الحفاظ على الطبيعة ، وهو المحور الأساسي لميثاق الطبيعة العالمي ، يعد قضية نبيلة ينبغي على كل دولة وعلى كل فرد القيام بدوره من أجلها .

وكمتابعة لاعتماد هذا الميثاق ، يقترح وفد بلادى أن يطلب الى الأمين العام استعراض التقدم الذى تم احرازه في تطبيق هذا الميثاق سنويا .

السيد بليتشكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

ان مشكلة حماية البيئة ، مثلها مثل بقية المشاكل في العالم ، يمكن التصدى لها اذا ما بذلت الجهود المتضافرة ، والمستمرة ، والمتسقة من جانب جميع الدول ، في جو من التعاون الوثيق والمنصف . وفي نفس الوقت ، فانه من الممكن اعطاء تأثير كامل لتعاون كهذا بحيث يمكن التوصل الى برامج شاملة ، ولتهيئة البنود المالية اللازمة لتنفيذها بصورة عملية ، ويمكن القيام بذلك في ظل ظروف الانفراج وايقاف سباق التسلح . ان حماية البيئة والطبيعة بأوسع معاني الكلمة ترتبط تماما بالمشاكل الهامة في عصرنا هذا ، وهي ايقاف سباق التسلح وتجنب حدوث نزاع عسكرى عالمي .

وفي الوقت الحاضر ، نجد أن الطبيعة يلحق بها أضرار خطيرة ، قد لا يمكن اصلاحها ، نتيجة للاستعدادات العسكرية ولسباق التسلح اللذين يتخذان أبعادا أعظم . ولذلك ، وكما قال الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ، السيد برجنيف :

" لا بد من انقاذ الأرض ، بحيث يستفيد الجيل القادم من ثرائها وجمالها ، ولا ينبغي طمسها بألسنة لهب المحرقة النووية ، ونحن على اقتناع بأن هذا لا بد وأن يكون محور تركيز عقول البشرية " .

وقد ذكر الاتحاد السوفياتي في مناسبات عديدة أنه يدعم اعتماد وثائق على أساس دولي تحتوى المبادئ الأساسية المتعلقة بالحفاظ على البيئة والطبيعة ، والاستخدام الواعي للموارد الطبيعية .

Digitized by UNOG Library

وعلى ضوء هذا ، فانه من الواضح أن مشروع الميثاق لم يهبط علينا من السماء . بل هو في الواقع استمرار وزيادة في التطوير لأفكار ظهرت أساسا في قرارات اعتمدتها الجمعية العامة ، ومحافل دولية أخرى ، حول هذه المسألة .

ولا بد أن نشير بوجه خاص الى قرارات الجمعية العامة في الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين ، حول المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتق الدول في الحفاظ على الطبيعة لأجيال الحاضر والمستقبل ، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واعلان نيروبي لعام ١٩٨٢ ، وغيرها . ان الموضوع الرئيسي المشترك في كافة هذه الوثائق هو الاهتمام بالحاجة الى حماية البيئة بشكل فعّال ، ولمنع الأنشطة الانسانية التي قد يكون من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على التوازن البيئي للأرض ، والتي يمكن أن تؤدي الى ظهور آثار سلبية بالغة الخطورة ، الآن أو في المستقبل .

ونتيجة للأنشطة المتزايدة التي تبذل في الأمم المتحدة ، وبشكل خاص في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فقد كان هناك ادراك متزايد في الأعوام الأخيرة لأهمية المشاكل المتعلقة بحماية البيئة ، والحاجة الى التعاون الدولي الوثيق في هذا المضمار . ويسجل وفد الاتحاد السوفياتي ، بارتياح ، أنه في العديد من الوثائق التي اعتمدت في المحافل الدولية ، تم تأكيد فكرة العلاقة الوثيقة المتبادلة بين الكفاح من أجل السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح ، وبين مشاكل البيئة .

Digitized by UNOG Library

ولقد تم التركيز على الحاجة الملحة لكبح جماح سباق التسلح في العالم ، ولتجنيب البشرية خطر الحرب ، وخصوصا الحرب النووية ، وذلك في المبدأ ٢٦ من اعلان ستوكهلم ؛ وفي الفقرة ٥ من اعلان نيروبي ؛ وفي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة حول المسؤولية التاريخية للدول في حفظ الطبيعة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة ؛ وفي القرارات بشأن البيئة وسباق التسلح التي اعتمدها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة ؛ وفي القرارات التي تم اتخاذها خلال الدورة الاستثنائية لمجلس الادارة هذا ، بناء على مبادرة من المكسيك ؛ وفي العديد من الوثائق الأخرى . ويسرنا أن نرى هذه الآراء وروحها قد انعكست ، ولو جزئيا ، في مشروع الميثاق العالمي للطبيعة الذي نحن بصدده الآن . انني أشير على سبيل المثال الى الفقرة السادسة من الديباجة ، والى الفقرات ٥ و ١١ و ٢٠ و ٢٢ من منطوق مشروع القرار . ويسرنا كذلك أن نرى أن العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي قد أخذت في الاعتبار في الصيغة المنقحة .

ولسوء الحظ ، لا يحتوي نص الميثاق على اقتراحات أخرى بنفس الأهمية كتصحيح عدم المساواة والتمييز في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وحظر أساليب الاستعمار الحديث في استخدام الموارد الطبيعية ، وتصدير منتجات خطرة بالنسبة للانسان والطبيعة ، ونقل مواد مصنعة ملوثة للبيئة الى البلدان النامية . وستؤدي هذه الأفكار الى تعزيز الميثاق اذا ما أضيفت اليه .

وختاما ، يعلن وفد بلادي تأييده لاعتماد الجمعية العامة المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة الوارد في الوثيقة A/37/L.4 . ورغم ان هذا الميثاق لا يتعدى نطاق تقديم التوصيات ، فاننا نأمل أن تأخذ الحكومات في الاعتبار الأفكار الواردة في هذا الميثاق لدى تخطيطها للأنشطة الاقتصادية ، وغيرها من الأنشطة الحكومية ، التي قد تؤثر على البيئة الطبيعية .

السيد اولي يكسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجد اليوم أن عملنا بشأن الميثاق العالمي للطبيعة ، الذي تم اعداده وبحثه خلال الدورتين الماضيتين للجمعية العامة ، أدى الى النتيجة المرجوة .

Digitized by UNOG Library

واذ أتحدث بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، فأنني أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص لرئيس جمهورية زائير ، الذى قام عام ١٩٧٥ ، باتخاذ مبـــادرة ترمي الى العمل من أجل وضع ميثاق عالمي للطبيعة ، وذلك في الاجتماع السنوى الثاني عشـر للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية . ومنذ البداية ، فان الدول العشـــر الأعضاء في الجماعة الأوروبية أيدت هذه المبادرة تأييدا تاما .

ان الجماعة الأوروبية تشجع باستمرار الدراسات الرامية الى تعزيز المحافظـة علـــى الطبيعة ، ولاسيما الدراسات الواردة في اطار اتفاقية حماية الأنواع المهددة بالفناء ، التـي تم ابرامها في واشنطن ، واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية واتفاقية بون بشأن المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية . وعلى الصعيـــد الأوروبي ، فان المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في اوروبا قد اهتم أيضا بقضايا البيئة الواردة في اتفاق هلسنكي .

وفي عام ١٩٧٣ ، اعتمدت الجماعة الأوروبية برنامج عملها الأول لحماية البيئـــة ، وأعقبته في عام ١٩٧٧ بالبرنامج الثاني . ويحتوى هذان البرنامجان ، في جملـة أمـــور ، على تدابير لتلافي تلوث المياه والجو ، فضلا عن توجيهات لحماية الطيور داخل بلـــدان الجماعة الاوروبية . وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام ، وضع قانون لحظر استيـــراد منتجات الحيتان للأغراض التجارية داخل بلدان الجماعة الاوروبية .

ان الطبيعة هي التراث المشترك للجنس البشرى ، وتقع مسؤولية الحفاظ عليها علـــى عاتقنا جميعا . والتطور الاقتصادى الذى حصل خلال القرنين الماضيين قد غزى الأمل بقـدرة الانسان على التغلب على الحدود الضيقة التي فرضتها الطبيعة على ظروف الحياة الماديـــة للأجيال الماضية . ان آمال التنمية الاقتصادية والتقنية في السيطرة على قوى الطبيعة رافقهـا ، في بعض الفترات ، اهمال للآثار الجانبية التي تتركها التنمية الاقتصادية على البيئة الطبيعية .

واليوم ، من واقع المعرفة والخبرة المكتسبتين من تجارب الماضي ، فاننا ندرك جميعـا أن التطلعات الطويلة الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في البلدان المتقدمـة والنامية على السواء ، لا يمكن أن تتحقق الا اذا احترمت الجهود البشرية العلاقة المتبادلـة بين الانسان والطبيعة .

Digitized by UNOG Library

واننا نعي تماما أن أهداف الميثاق العالمي للطبيعة ، كما اقترحه وفد زائير ، ينبغي أن تكون مكملة لأهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة . وفي هذا الصدد ، أود أن اؤكد على الأهمية التي نعلقها على العلاقة الوثيقة بين الميثاق العالمي للطبيعة والبرامج القائمة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وبقبولنا لمشروع القرار A/37/L.4 ، الذي يتضمن الميثاق العالمي للطبيعة كمرفق ، نختم كلمتنا بالاعراب عن أملنا في أن يدعم هذا الميثاق الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة بصورة فعالة . وستواصل الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية الاضطلاع بدورها في هذه الجهود .

السيد تساكمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد انبثقت الجهود الرامية الى اعتماد ميثاق عالمي للطبيعة من الاهتمام بالحفاظ على ظروف الحياة الطبيعية للبشرية التي تتعرض اليوم لمجموعة متنوعة من الأخطار . ومن ثم فمن الضروري بذل كل الجهود للوفاء بالمسؤولية التاريخية للدول في حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة .

ولا يمكن لأي متأمل جدي لهذه القضية أن يتجاهل حقيقة أن البشرية اليوم ليس في حوزتها فحسب الوسائل التي تؤدي بها الى تدمير نفسها من خلال حرب نووية ، بل في حوزتها كذلك ما يمكنها من افناء كل معالم الحياة على الأرض . ولكن لابد من الاشارة الى أن هناك امكانيات لمنع وقوع كارثة نووية . وبشكل خاص ، فان التعهد الرسمي للاتحاد السوفياتي بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية ، ومقترحاته الجديدة الرامية الى ازالة الأخطار المؤدية الى حرب نووية ــ كالمقترحات التي تتعلق بالوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية والتنمية المأمونة للطاقة النووية ، علاوة على برنامج نزع السلاح النووي الذي طرح من جانب هذا البلد خلال الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ــ قد منحت سكان كوكبنا الأمل في مستقبل يعمه السلم ، وبالحفاظ على بيئتهم الطبيعية .

Digitized by UNOG Library

ان جمهورية المانيا الديمقراطية تشاطر قلق الملايين من البشر في العالم ، الذين يتساءلون الى متى سوف تبدد الموارد الطبيعية على التسلح ، والي متى سوف تستمر الحروب واستغلال الشعوب وقهرها لتفسد حياة وتنمية شعوب كاملة وتسلبها اسس الحفاظ على حياتها .

ان وفد بلادى يتمسك بالرأى القائل بأن منع الكارثة النووية ، لكونها المشكلة الرئيسية في الوقت الحالي ، ينبغي أن يكون أيضا محلا للاهتمام الأول للدورة الحالية للجمعية العامة.

ان مشروع الميثاق العالمي للطبيعة لا يمكن أن ينفصل عن المهام الأساسية للأمم المتحدة : وهي الحفاظ على السلم العالمي ، وتعزيز الأمن الدولي ، وانهاء سباق التسلح ، وتحقيق تدابير فعالة رامية الى نزع السلاح . ان الوفاء بهذه المهام من شأنه أن يحقق الظروف الضرورية لنجاح حماية الطبيعة والحفاظ عليها .

اننا نتمنى لو أن هذه الأفكار الهامة وجدت انعكاسا أفضل في مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، حيث أنه لا غنى عنها في التطبيق العملي للمبادئ الواردة في الميثاق .

ان عملية الوفاق السياسي قد بينت أنه من الممكن تحقيق نتائج ايجابية في كل المجالات ، بما في ذلك حماية الطبيعة . وقد ثبتت هذه الحقيقة في اوروبا ، التي توجد فيها أكبر كثافة سكانية ومناطق صناعية هامة في العالم ، وذلك حينما عقد اجتماع كل الاوروبيين العالي المستوى بشأن حماية البيئة في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وكان لنتائج هذا الاجتماع أثر طيب على التعاون الاقليمي في هذا المجال .

لقد درس وفد بلادى بعناية المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة الوارد في مشروع القرار (A/37/L.4) ، ونحن نؤيد تماما مبادئه العامة وأهدافه .

ان الدستور والقوانين ذات الصلة في جمهورية المانيا الديمقراطية تضمن لكل مواطنيها الحق في الاشتراك في عملية صنع القرارات المتعلقة بطرق حماية البيئة . ويمارس هذا الحق ، فوق كل شيء ، من خلال أجهزة تمثيل منتخبة من قبل الشعب على الصعيدين المحلي والوطني . ان شعب وحكومة جمهورية المانيا الديمقراطية يدركان أن أى جهد في هذا المجال سوف يكون عقيما ما لم يتم ايقاف سباق التسلح واستخدام الموارد المحررة من ذلك للوفاء باحتياجات الشعوب .

Digitized by UNOG Library

ان الماضي والحاضر يوضحان أن العلاقة بين الانسان والطبيعة لا يمكن أن تكون على أفضل وجه طالما كان هناك جزء متزايد من الموارد الطبيعية يبدد على التسلح والأغراض المتصلة به ، أو طالما كان هناك استغلال من جانب الاستعمار الجديد للموارد الطبيعية في كثير من البلدان ، ويتم استهلاكها باسراف ، خصوصا من قبل الشركات عبر الوطنية .

لقد أوضحت جمهورية المانيا الديمقراطية موقفها حول هذه المسألة والمسائل الأخرى في تعقيباتها على النص المنقح لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة . ان وفد بلادي يؤيد مشروع القرار (A/37/L.4) بأمل أن هذا القرار سوف يعزز التعاون السلمي بين الشعوب ويساعد الدول على الوفاء بمسؤولياتها التاريخية في الحفاظ على الطبيعة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان أنشطة الأمم المتحدة في مجالي البيئة وحماية الطبيعة تستحق ، من وجهة نظرنا ، دعما وتقديرا واسعي النطاق .

ففي خلال السنوات العديدة الماضية ، اعتمدت الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة المعنية بحماية البيئة الانسانية ، عددا من الوثائق والمقررات . ان وثائق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة اعلان ستوكهولم واعلان نيروبي والقرار المتعلق بالمسؤولية التاريخية للدول الذي تقدم به حينئذ الاتحاد السوفياتي ، تضمن عددا من التوصيات المفيدة والهامة لتعزيز مسؤولية البلدان والحكومات فرادا عن حماية وتحسين البيئة الطبيعية ، وهي ، من وجهة نظرنا ، لا تخدم البشرية فحسب ، وانما تتلافى أيضا التهديد الخطير لاندلاع حرب نووية .

ان المشروع المنقح والمعدل لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة المقدم للدورة الحالية يمثل ، في وجهة نظرنا ، خطوة جديدة وهامة في أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال .

ومنذ عامين ، أيدت جمهورية بلغاريا الشعبية القرار ٣٥/٧ المعتمد في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، والذي دعت فيه رسميا الدول الأعضاء الى القيام ، عند ممارستها سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية ، بادارة أنشطتها في اطار التسليم بالأهمية القصوى لحماية النظم الطبيعية وصون توازن الطبيعة ونوعيتها ، وحفظ الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة .

Digitized by UNOG Library

لقد أيدنا هذا القرار وكذلك فكرة وضع ميثاق عالمي للطبيعة لأن ذلك يتمشى تماما مع سياسة جمهورية بلغاريا الشعبية في هذا المجال .

ففي بلادي تتضمن حماية البيئة كل تدابير الدولة وتدابيرا اجتماعية ترمي الى كفالة الاستخدام الرشيد للثروة الطبيعية والحفاظ عليها والتوسع في استخراج الثروة الطبيعية ، بما يعود بالفائدة على الشعب . وقد تم تطوير نظام تشريعي شامل في بلادي لتحديد وتنظيم حماية واستخدام الأرض وتربتها التحتية ، والموارد المائية وموارد الغابات ، والحياة النباتية والحيوانية وغيرها .

وفيما يتعلق بمشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، نرى أنه يمكن أن يصبح صكا فريدا من صكوك الأمم المتحدة بفضل طابعه العالمي ولحقيقة أنه يمثل مدونة سلوك للدول فرادا ، وللأشخاص في مجال استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وعلى الطبيعة بشكل عام .

وانها لحقيقة ايجابية أن نجد عددا من الاحكام الهامة قد تم التعبير عنها كما ينبغي في مشروع الميثاق ، وهي تتعلق بالأثر الضار للعمليات العسكرية وسباق التسلح على صون البيئة . وفي هذا الشأن ، فاننا ننظر الى مشروع الميثاق العالمي للطبيعة باعتباره متابعة للصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا المجال ، التي تنفذ حاليا .

ان صياغة مشروع الميثاق العالمي للطبيعة تبرهن مرة أخرى - واعتماده يؤكد ذلك - على الحاجة الى تعزيز دور وفعالية الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، اللذين يرتبطان ارتباطا مباشرا ، من وجهة نظرنا ، بالحفاظ على البيئة وتحسينها . ولا يمكن المحافظة على البيئة الا في ظروف من الوفاق الدولي ونزع السلاح والتعاون الدولي .

وانطلاقا من هذه المقدمة المنطقية يمكن لوفد بلغاريا أن يؤيد مشروع الميثاق العالمي للطبيعة المقدم الى الدورة الحالية ، رغم أننا نجد ، من وجهة نظرنا ، أن مشاكل النضال ضد الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري ، وهي عناصر أساسية ضارة بالبيئة الانسانية لم تبرز بصورة كافية في هذا المشروع . ومن رأينا أن مشروع الميثاق يمكن أيضا أن يسهم في علاج الآثار الخطيرة الناتجة عن أنشطة الشركات عبر الوطنية ، وأن يعزز سيادة البلدان النامية على استخدام مواردها الطبيعية والمحافظة عليها .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الشأن يرى وفد بلادى أيضا ان مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ينبغي أن ينظر اليه باعتبار أنه يرتبط بصورة معقدة ومتوافقة بالمقررات والصكوك ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية واقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وختاما ، أود ، بالنيابة عن وفد بلغاريا ، أن أعرب عن ارتياحنا للعمل الذى يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل صياغة ووضع مسودة الميثاق العالمي للطبيعة . ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، بوصفها عضوا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، قد أسهمت أيضا في صياغة واستكمال هذا الصك الهام الصادر عن الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد زيمرمان (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أدلى السفير كاماندا واكاماندا ببيان بليغ عند تقديم مشروع الميثاق العالمي للطبيعة . وحكومة بلادي تود تماما أن تتمكن من تأييد هذا المشروع . نحن نقدر مبادرة الرئيس موبوتو ممثل زائير وغيره من المشاركين في تقديم مشروع الميثاق ، ونحن جميعا نعتقد أن المشكلات الرئيسية التي يسببها الانسان للطبيعة الايكولوجية الهشة للأرض ينبغي معالجتها في هذه الجمعية . لقد لعبت الولايات المتحدة عبر التاريخ دورا قياديا في لفت الانتباه الى الأهداف والحاجات الواردة في مشروع الميثاق ، وفي دعم الجهود الدولية الرامية الى تحقيق هذه الأهداف . وننوي الاحتفاظ بهذا الدور القيادي ، ومع ذلك لا نزال نجد بعض الصعوبات في هذا النص . وفي المشاورات غير الرسمية التي جرت مع عدد كبير من الدول ، ومن بينها ست دول من المشاركين في تقديم مشروع القرار ، أصبح من الواضح أن هناك آخرين أيضا يرون أن ثمة حاجة الى مزيد من التوضيح والتعديل مما يحسن من وضوح النص ودقته وبالتالي من معناه . ان بعض الصعوبات ربما تكون قد نتجت عن أخطاء في الترجمة في النص الأصلي الفرنسي الى الانكليزية . وقد يكون البعض الآخر ذا طبيعة مضمونية .

نحن نقترح تأجيل البحث في هذا البند حتى يتسنى لفريق عمل صغير من الدول المعنية ، أن يجتمع مع السفير كاماندا واكاماندا ومع غيره من مقدمي الاقتراح ، وذلك لحل هذه الخلافات حتى يمكن التوصل الى توافق في الآراء في هذه الدورة للجمعية العامة .

واذا كنا سنبحث مشروع الميثاق اليوم ، فان حكومة بلادي ستصوت ضده ، بكل أسف ان هذا ليس موقفا طيبا بالنسبة لنا ، خاصة لأن الولايات المتحدة قد ناصرت على الدوام الأهداف الواردة في مشروع القرار . لقد كنا في الواقع من المقدمين الأساسيين لمشروع القرار منذ عامين . ونحن على استعداد للعمل الشاق من أجل التوصل الى نص يحظى بتوافق الآراء ، ونعتقد أن مثل هذا النص يمكن التوصل اليه بلا شك قبل نهاية هذه الدورة للجمعية العامة . اننا نحث أعضاء الجمعية ومقدمي مشروع القرار ، الموافقة على تأجيل قصير بغية التوصل الى مشروع ميثاق للطبيعة له قيمة ومعنى أكثر مما للمشروع المعروض الآن في حالة ما اذا اتخذنا قرارا بشأنه كما هو .

Digitized by UNOG Library

السيد مي غواجون (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يود وفد الصين أن يبين آراءه بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال المتعلق بالمشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة ومشروع القرار (A/37/L.4) .

كان مشروع الميثاق في الأصل مبادرة تقدم بها الرئيس موبوتو ممثل زائير . وروجع بعد ذلك على أساس مناقشاتنا في الدورتين العاديتين السابقتين للجمعية العامة ، وعلى أساس الملاحظات التي وردت من الدول الأعضاء . وقد اتخذ الآن شكلا أساسيا . ان وفد الصين يشعر بارتياح للتقدم الذي تم احرازه ويأمل أن تؤدي الدراسة في الجمعية العامة للأمم المتحدة الى اعتماد المشروع المنقح للميثاق .

ان حماية البيئة الطبيعية وموارد ها موضوع هام يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية للبلدان ، وبحياة الانسان وجهوده ولفترة طويلة من الزمن ، أدى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وسوء استغلالها من جانب بعض البلدان الصناعية الى الأضرار بالتوازن الايكولوجي مما نتج عنه نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة . وبسبب الاهتمام غير الكافي بمسألة حماية الطبيعة في عمليات استكشاف واستخدام الموارد لتطوير الاقتصادات الوطنية ، فان عددا من البلدان النامية أصبح مهددا اليوم ، بدرجات متفاوتة ، بالتصحر والجفاف والفيضان وتآكل التربة وتلوث البيئة . لذلك أصبحت البيئة والموارد الطبيعية محل اهتمام متزايد وعام للمجتمع الدولي .

ومن المعروف الآن ، ان على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء أن تعتمد سياسات وتدابير فعّالة لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية طبقا للظروف المحلية الخاصة ، وذلك حتى تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية متينة . ولتحقيق هذا فان جهود بلد أو بلدين ، أو منطقة واحدة فقط لا تكفي . بل علينا أن نعتمد على الأعمال المشتركة لجميع البلدان لصالح الجنس البشري كله .

ان مبادرة الرئيس موبوتو ممثل زائير لصياغة ميثاق عالمي للطبيعة هي تعبير ممتاز عن هذه الحاجة . لذلك أيد وفد الصين هذه المبادرة منذ البداية ، وفي رأينا أن الميثاق العالمي للطبيعة ينبغي أن يكون مجموعة من الأعراف القانونية ومدونة سلوك للجنس البشري

Digitized by UNOG Library

في تعامله مع الطبيعة ويجب على كل البلدان أن تلتزم بهذا الميثاق . وفي الوقت نفسه نعتقد أن هذا الميثاق لابد أن يتمشى مع مبادئ احترام السيادة الدائمة للبلدان على موارد هـا الطبيعيـة .

ان حكومة الصين ، لعدة سنوات حتى الآن ، وبصفة خاصة منذ ١٩٧٨ ، كرست اهتماما متزايدا لحماية البيئة والموارد الطبيعية . وقد اتخذنا تدابير عديدة تتضمن ما يأتي :

أولا ، لقد عملنا على تحسين وتعزيز الجهاز القيادي والاداري لحماية البيئـة . وأنشأنا ادارات حضرية وريفية لحماية البيئة في أعمال التشييد ، حتى يمكن التنسيق بين أعمال التشييد وحماية البيئة ، ولقد أنشأنا أجهزة فرعية مسؤولة عن ذلك على مستوى المقاطعات ، والبلديات ، والاحياء ، والأقاليم .

ثانيا ، لقد اصدرنا قوانين وقواعد وتعليمات وطنية لحماية البيئة تعتبر مدوّنة قانونية لحماية الطبيعة واستخدامها . ان هذه المدوّنة تدعو الى أن يكون استكشاف الطبيعـة واستخدامها مرتبطا بحماية البيئة وصيانتها .

ثالثا ، نحن نشعر أن نسبة زيادة السكان لها تأثير كبير على حماية الطبيعة والموارد الطبيعية . ونظرا للوضع السائد في بلدنا ، فاننا نتبع سياسة التحديد المخطط للسكان .

Digitized by UNOG Library

وسوف يفضي ذلك الى الاستكشاف الرشيد واستعمال الطبيعة والموارد الطبيعية وحمايتهما .

رابعا ، ولقد قمنا أيضا بدعم برامجنا الاجتماعية الاعلامية والتعليمية بغية تعزيز وعي الجماهير ومن أجل بعث الاهتمام والعناية بالمجتمع ككل بهدف حماية البيئة . وفضلا عن البرامج الاعلامية والتعليمية التي وضعت على اسس منتظمة من خلال قنوات متنوعة قمنا هذا العام أيضا وفي العام الماضي ببدء شهر للحماية البيئية تتخلله انشطة على الصعيد الوطني بغية تعزيز السلوك الاجتماعي الجديد الذى يرمي الى اعتباره من دواعي الشرف حماية البيئة كما انه من مصادر العار ان يجرى تلويثها . ويعتبر هذا النشاط جزءا لا يتجزأ من الجهود المبذولة لبناء الحضارة الروحية. وفي نفس الوقت طالبنا الكوادر الوطنية على المستويين المحلي والمركزى للنهوض بدور قيادى يتطلب قيام كل شخص من هذه الكوادر بزراعة خمس أشجار على الأقل سنويا . ولقد عملت هذه السياسات والتدابير على دعم وحماية الطبيعة والبيئة والسلوك المتغير والعادات بصورة كبيرة . وحكومة بلادى وشعبها مصممان على المثابرة في هذه الجهود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما ذكر ممثل زائير في بيانه الاستهلالي اصبحت الدول الآتية من المشتركين في تقديم مشروع القرار A/37/L.4 وهي : بلجيكا وبنن وتايلند وسنغافورة ومالطة وموزامبيق .

واعطي الكلمة الآن الى ممثل زائير الذى يرغب في الحديث في نقطة نظام .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نيابة عن المشتركين في تقديم مشروع القرار A/37/L.4 فانني أعارض ارجاء المناقشة بشأن هذه المسألة .

لقد توفر الزمن الكافي خلال السنوات الثلاث الماضية لجميع الوفود التي قد ترغب في ابداء ملاحظات وأن تتمكن من تقديم وجهات نظرها الى فريق الخبراء المخصص .

وأود أن أقول ايضا انه في اجتماعات الخبراء في نيروبي وغيرها تواجد عدد من البلدان الممثلة هنا اليوم ولا تعتبر البلدان التي سوف اشير الى اسمائها ممثلة لقائمة كاملة بأية حال وهي : الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والهند واستراليا

Digitized by UNOG Library

وكينيا وزائير وكذلك منظمات تابعة لمنظومة الامم المتحدة مثل منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الأمـــم المتحدة للبيئة . كما أود أن اضيف الى ذلك ان رئاسة لجنة الصياغة لمشروع الميثاق المنقح قد عهد بها الى السيد كينتون ميللر من الولايات المتحدة . وبذلك ، فاننا نعتبر ان طلب التأجيل المقدم قبل اتخاذ مقرر بشأن مشروع الميثاق يبدو لنا انه محاولة متعمدة للارجاء الى ما لا نهاية وانكـــار اهميته . وأود ان اضيف ان هذا المسلك يبدو لي بصفة خاصة متعارضا مع روح القرار ٦/٣٦ للجمعية العامة الذى يطالب صراحة باتخاذ مقرر في هذه الدورة . ولا نرى اى سبب يدعو الى التأخير فـــي اتخاذ هذا المقرر .

ولذلك فانني اطالب جميع الدول الاعضاء بألا توافق على التأجيل المقترح ، وان تطالـــب باتخاذ مقرر في الدورة الحالية بشأن هذه المسألة . ان السبب الذى دعانا الى انتظار انقضاء ثلاثة اعوام هو اننا نرغب في التوصل الى توافق آراء بشأن هذا النص حتى تتاح الفرصة للجميع لدراسة المشروع والتعقيب عليه . غير انه اذا لم نتمكن من تحقيق رغبتنا في التوصل الى توافق الآراء الذى يؤيـــده الجميع بحماس ، فاننا لا نستطيع ان نضحي بجوهر مشروعنا بسبب مسألة اجرائية . فضلا عن ان هذه المرة ليست هي المرة الأولى التي نجد فيها انفسنا في مثل هذا الموقف اثناء الأعوام القليلة الماضية . ومن ثم يحدونا الأمل في اتخاذ مقرر اليوم في هذا الاجتماع . واننا لا نحبذ أى ارجاء لهذا الموضوع مهما كان نوعه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني افهم اذن ان ممثل الولايات المتحدة لم يطلب اجراء تصويت رسمي بشأن هذا الارجاء ولكنه طلب تصويتا على المقرر المتخذ بشأن مشـــروع الميثاق نفسه الوارد في الوثيقة A/37/L.4 وادعو ممثل الولايات المتحدة الى الحديث في نقطة نظام .

السيد زيمرمان (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نعتقد بامكانية التوصل الى توافق آراء اذا ما اتيحت لنا فترة زمنية قصيرة . نحن نريد مثل هذا التوافق في الآراء ونعتقد بامكانية التوصل اليه في هذه الدورة للجمعية العامة . ولا نعتزم تأخير ذلك الموعد بعـــد هذه الدورة للجمعية العامة . ويطالب القرار باتخاذ اجراء بشأن مشروع الميثاق في هذه الـــدورة ولا شك ان هذا يقع في اطار الممكن ويمثل هدفا لنا . واذا كان من الضرورى اجراء تصويت حـــول

Digitized by UNOG Library

ما اذا كان ينبغي ان يكون هناك تأخير حتو يتمكن فريق عامل مصغر من الاجتماع مع السيد كامندا وا كامندا وأن يحقق توافقا في الآراء ، فاننا نقترح عندئذ ان يجرى تصويت . ويمكننا ان نتبين بعد ذلك الوضع الذى سوف ينشأ طو اثر اجراء عملية التصويت طى التأخير ، وذلك قبل معالجة مقرر يتخذ للنظر في مشروع الميثاق نفسه ولذلك ينبغي علينا أن ندعو الى اجراء تصويت طو مشروع الميثاق اذا ما اتخذ هذا المقرر الآن . وعليه فاذا تمكننا من الحصول طى مثل هذا التأخير ، فاننا نتوقع امكانية التوصل الو توافق آراء بشأن نص مشروع الميثاق في هذه الدورة للجمعية العامة .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لست اود ان اعطي انطباعا برغبتي في اثارة جدل لا طائل منه مع زميلي ممثل الولايات المتحدة ، الا اننا كنا ننتظر لفترة ثلاثة اعوام ظهور هذا التوافق في الآراء وليس من خطأنا اذا ما وجد وفد الولايات المتحدة نفسه في موقف لم يسمح له اثناء هذه السنوات الثلاث الماضية بتقديم تعقيبات كان من الممكن أن تؤخذ في الاعتبار من جانب فريق الخبراء المخصص .

وفضلا عن ذلك ، فان الأمر لا يتعلق بمجرد الحديث مع السيد كامندا وا كامندا فما الذى يعنيني في ذلك ؟ ان هذا النص ، كما ذكرت ، هو نص صادر عن الأمم المتحدة . انه مشروع دولي قام باعداده الخبراء الوافدون من مختلف البلدان الذين نقحوا المشروع الأولي له . اذن كيف يمكن للسيد كامندا وا كامندا ان يضطلع بمسؤولية استعراض ما اعتمده واوصو به خبراء الأمم المتحدة الجمعية العامة عملا بالقرارات ذات الصلة لهذه الجمعية ؟

انني اكرر ما قلته توا : نحن نريد مقررا بشأن هذه المسألة في هذه الدورة طو ان يصدر هذا هذا المقرر هنا والآن حتو نحسم هذه المسألة بصورة لا رجعة فيها .

Digitized by UNOG Library

السيد كيباندا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود فقط ان أقول انه عند تقديم مشروع القرار المطروح امامنا والمتصل بالبند ٢١ من جدول الأعمال فان ممثل زائير عرض هذا المشروع ببلاغته المعروفة واعطانا نبذة تاريخية عن الميثاق العالمي للطبيعة المطروح للنظر امامنا الآن . وكما ذكر فان هذه القضية قد اثيرت لأول مرة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٩ . وفي عام ١٩٨٠ في الدورة الخامسة والثلاثين ، ان الجمعية اعتمدت قراراها الأول المتعلق بهذا البند . ومنذ ذلك الوقت فان قرارات اخرى قد اعتمدت وبذلك اتضحت الأهمية الحيوية التي لهذا الموضوع بالنسبة الى الحفاظ على البشرية . ووفقا لهذه القرارات ان الدول الاعضاء ابلغت الامين العام بوجهات نظرها وملاحظاتها ذات الصلة بالموضوع .

ومن رأى وفدى ان القضية المحالة الينا يجب البت فيها . ويجب على الجمعية العامة أن تتحمل مسؤولياتها وذلك بان تتناول المشكلة التي تتعلق بتوازن وبقاء البشرية على قيد الحياة. ان الحجج المقدمة من بعض الوفود التي تهدف الى تأجيل دراسة هذه المسألة التي درست وبحثت بصورة مستفيضة وسجلتها على جدول أعمال هذه الدورة هيئة المكتب ، لا يبدو لنا انها حجج تقوم على اسس ميتنة ولا يساندها اى تحليل جاد . ولذلك فان وفدى يرى ان الجمعية يجب ان تتحمل مسؤوليتها وأن تعتمد مشروع القرار موضوع الدراسة الآن . ان اى حجة لتبرير تأجيل اتخاذ القرار حول هذا الموضوع لا يعدو ان يكون مناورة مماطلة . ولهذا فان الجمعية يجب ان تتخذ قرارا في هذا الموضوع الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المعروض أمام الجمعية الآن نقطة اجرائية هي هل ينبغي ان نجرى التصويت اليوم أولا على مشروع القرار . وفي هذه النقطة الاجرائية ادعو ممثل الدانمرك للحديث .

السيد اولي يكسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذ قد اتيحت الفرصة لوفدى ليوصي باعتماد الميثاق العالمي للطبيعة ، أود أن اعرب عن قلقي للتطور الذى تتجه نحوه مناقشة هذا البند .

Digitized by UNOG Library

واذ اتكلم نيابة عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، أود ان اكرر استعداد الدول الاعضاء في الاتحاد لاعتماد نص الميثاق كما هو الآن . ومن ناحية اخرى فاننا نرى ان التأثير الذى سيكون لاعتماد هذا الميثاق على الحفاظ على الطبيعة وصونها سوف يقل الى حد كبير اذا لم يعتمد هذا الميثاق بتوافق الآراء . وفي ظل هذه الخلفية فانني نوصي مقدمي مشروع القرار A/37/ L.4 ان يبحثوا على نحو ايجابي تأجيل بحث مشروع القرار بغية بدء مشاورات تجعل من الممكن التوصل الى توافق الآراء بالنسبة الى اعتماد هذه الوثيقة الهامة في وقت لاحق في هذه الدورة للجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مقدمي مشروع القرار A/37/L.4 طلبوا أن يتخذ قرار بشأنه اليوم . ولكن تقدم ممثل الولايات المتحدة الامريكية بصورة رسمية باقتراح بأن يؤجل اتخاذ القرار . ويجب ان نصوت أولا على هذا الاقتراح .

ولذلك سأقوم بطرح الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة بتأجيل اتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار A/37/L.4 للتصويت .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الارجنتين ، استراليا ، بوليفيا ، البرازيل ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الدانمرك ، اكوادور ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غيانا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، اسبانيا ، سورينام ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى ، فنزويلا .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

Digitized by UNOG Library

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هندوراس ، هنغاريا ، اندونيسيا ، العراق ، ساحل العاج ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بولندا ، قطر ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سنغافورة ، الصومال ، السودان ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

الممتنعون : الجزائر ، النمسا ، بربادوس ، بلجيكا ، كوستاريكا ، غانا ، الهند ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، نيبال ، تونس ، اليمن .

رفض الاقتراح بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٣٦ صوتا وامتناع ١٢ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سنشرع الآن في اتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار A/37/L.4 . وادعو ممثل البرازيل لتعليل تصويته قبل التصويت .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بالحديث نيابة عن وفود اكوادور ، وبوليفيا ، والبرازيل ، وبيرو ، وسورينام ، وغيانا ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، الدول الأطراف في معاهدة تعاون دول الامازون .

منذ عامين مضيا عندما تناولت الجمعية العامة ولأول مرة موضوع وضع الميثاق العالمي للطبيعة كان لي الشرف أن اتناول الموضوع نيابة عن بلدان الامازون . وبياناتنا المشتركة في تلك المناسبة

Digitized by UNOG Library

الواردة في الوثائق A/35/PV.48وA/35/PV.49 صالحة اليوم كما كانت من قبل ، ونحن لذلك نذكر الجمعية بها .

وبما ان الجمعية العامة بصدد التصرف في مشروع القرار فان هناك بضع نقاط تود بلدان الامازون تسجيلها حتى لا يوضع تصويتها على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.4 وتذييلها في الاطار السليم فحسب ، ولكن ايضا لكي لا يساء فهمه الآن أو في المستقبل . ان بلدان الامازون سوف تمتنع عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

وبوجه عام ، فان الدول الثمانية التي اتحدث نيابة عنها لاتزال تجد من الصعب ان تفهم لماذا تمت بالكامل صياغة ميثاق عالمي للطبيعة خارج نطاق اية عملية حكومية دولية اذا كان مؤيد و المشروع يريدون له ان تعتمده أعلى هيئة سياسية حكومية في العالم ، وهي الجمعية العامة للامم المتحدة . قد استشيرت الحكومات على أساس فردى ولكن النص كان أساسا — مهما كان قيّما — نتيجة لعمل جهاز غير حكومي ، ثم راجعة فريق من الخبراء عاملين فرادى واخيرا عدلته — ان صح هذا التعبير — امانة هيئة من هيئات الامم المتحدة ، كما ورد ذلك في الوثيقة A/37/398 . هذا اجراء لا يمكن ان ينال توافق آراء حقيقي بين الدول . فينبغي اذن تجنب هذا النوع من الاجراءات اذا كانت من المفروض ان تأخذ الدول في الاعتبار الوثائق ، أو النصوص او المواثيق الناجمة عن ذلك .

ومن ناحية اخرى ، هناك صكوك دولية عديدة تتناول نوع الاهتمام الذى — كما نعرف ينعكس في الافكار الواردة في هذا الميثاق . وكلها تسلم بالسيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية ومسؤولية الدول غير القابلة للتصرف عن ضمان تنمية شعوبها ، ان تنمية البلاد هي التزام لحكومات بوليفيا ، وكولومبيا ، واكوادور ، وغيانا ، وبيرو ، وسورينام ، وفنزويلا ، والبرازيل ، قبل شعوبها الخاصة ، ولن تتخلى عنه مهما كانت الظروف .

ان البلدان النامية ككل ، ودول الامازون بينها ، ملتزمة بالقضاء على الفقر وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الاطار فانه من الحتمي ان نذكر ان على مدى التاريخ لم تكن البلدان المتقدمة النمو ، اكبر ملوث لعالمنا فحسب بل ايضا كانت المساهمة الرئيسية في الاضرار التي لحقت بالطبيعة . هذه حقيقة ترى دول الامازون انها لم تؤخذ في الاعتبار على الاطلاق في نص مشروع الميثاق العالمي للطبيعة .

ومن ناحية أخرى ، فان دول الامازون ترى ان الميثاق العالمي للطبيعة فيه قصور من حيث انه لا يتصدى على نحو كاف للقضية الكبرى وهي قضية الاضرار التي تلحق بالطبيعة نتيجة للتدمير الناجم عن الحرب والاعمال العسكرية ، التي هي بالضرورة من المشاغل الرئيسية للانسانية .

ان الميثاق العالمي للطبيعة اذن هو حلقة اخرى ضمن سلسلة الوثائق التي تؤدى الى تشتيت الجهود لانها لا تتضمن الا مبادىء وقد يحكم عليها افتقارها الكامل للشروط الموضوعية لتحقيق نتائج ان تسمق حبيسة المحفوظات .

Digitized by UNOG Library

واثباتا للوقائع ، تود دول الامازون ان تعلن بلا لبس ــ انها تعتبر الميثاق العالمي للطبيعة غير ملزم مهما كانت الصياغة التي يتضمنها . وستعتبر اذن مضمون هذا الميثاق على انه مجرد بيان عام للنوايا التي قد تأخذها ، منفردة أو مجتمعة ، في الاعتبار ، ولكن فقط اذا كانت هذه المبادئ الرائدة تتفق مع تشريعاتها الوطنية ، وممارستها ، والالتزامات الدولية التي قبلتها .

ان الالتزامات الوحيدة التي تعترف بها دول الامازون اذن ،هي الالتزامات الناشئة عن قوانينها المحلية وعن المعاهدات التي هي طرف فيها . وسوف تسترشد دول الامازون في انشطتها في الامور المتعلقة بشكل مباشر او غير مباشر بالمواضيع التي يتعرض لها مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، على الصعيد الوطني ، ودون الاقليمي ، والاقليمي ، أو الدولي ، فقط بالالتزامات التي قطعتها على نفسها رسميا ، ومن بينها معاهدة التعاون بين دول الامازون .

وبعبارة اكثر تحديدا قليلا وفيما يتعلق بنصوص الميثاق ، أود ان أقول ان الديباجة تتضمن مبادئ فلسفية ومذهبية لا تتمتع بتأييد اجماعي لانها من وجهات النظر المختلفة تعتبر حالا ومستقبلا غير سليمة ولا أساس لها ، أو لا صلة لها بالموضوع . وبالتالي لا يحتمل لهذه الافكار ان تسهم في حماية الطبيعة ، وهي حماية يمكن ان تقوم الا على الاسلوب العملي حتى يكون لها اى اثر عملي .

والفقرة الاخيرة في ديباجة مشروع الميثاق غامضة تماما . فمبادئ صون الطبيعة التي يقول الميثاق انه يجسدها ليس لها طابع دائم ولا يمكن ان تبرر القول بأن " كل سلوك بشرى يؤثر على الطبيعة يجب ان يوجه وان يحكم عليه بموجب هذه المبادئ " . ان النص لم يحدد ـ وما كان يستطيع ان يحدد ــ والامثلة للحكم على مثل هذا السلوك . وبعبارة أخرى ، من الذى عليه ان يوشد كل السلوك البشرى ويحكم عليه ؟ان الميثاق يمكن ان يكون افضل لو خلا من هذه الفقرة .

ان ما يسمى بالمبادئ العامة التي ، مرة أخرى ، ليست ولا يمكن ان تكون الزامية ، كان يمكن ان تكون اكثر ملاءمة لو صيغت على نحو غير الزامي ولا حتمي .

وكان يجب حذف الجملة الاخيرة من المادة ٦ " واحترام مبادئ هذا الميثاق " . انا اشعر اننا جميعا هنا في هذه القاعة لابد وأن نتفق في تفكير واحد على عدم الموافقة على " ان حاجات الانسان يمكن الوفاء بها فقط باحترام مبادئ هذا الميثاق " .

Digitized by UNOG Library

وان نص المادة ١٠ ، من جانبها ، يتجاهل الحدود العملية والصعاب الاقتصادية التي تمنع من تحقيق المستويات المثالية لاستغلال الموارد الطبيعية . وكان يجب ان تصاغ هذه المادة على نحو مشروط حتى تعطي الميثاق على الاقل حدا ادنى من المصداقية .

وينطبق نفس الشيء على المادة ١١ وعلى سبيل الذكر كان يجب الابقاء على النص الاصلي لهذه الفقرة والوارد في الوثيقة A/37/539 ، كأساس وان كان غير مرض ، وما كان ينبغي ان تتلاعب به أمانة برنامج الامم المتحدة للبيئة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انا آسف لمقاطعتكم ، ولكن وقتكم قد انتهى . ارجو ان تنتهوا من بيانكم بأسرع ما يمكن .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ارجو ان تأخذوا في الاعتبار انني لا استخدم وقت وفد واحد ، وانما وقت ثمانية وفود . اعتقد ان هذا يعفيني من الحد المفروض .

الرئيس : تفضل بالمتابعة .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) : وعلى اية حال ، فان دول الامازون لديها تحفظات قوية على مثل هذه المفاهيم غير المحددة مثل " سوف تستخدم افضل التكنولوجيات المتاحة التي تقلل من الاخطار الكبيرة على الطبيعة أو الآثار السيئة الاخرى " ، لان هذا سوف يرقى الى جعلها تعتمد الى مالا نهاية على تكنولوجيات البلدان المتقدمة التي ، كما قلت ، كانت اكبر ملوث للعالم واكبر سبب لما أصاب الطبيعة من اضرار .

Digitized by UNOG Library

ويصدق نفس الشيء بالنسبة للبند الفرعي (ح) في هذه المادة ١١ التي تتضمن النية — ولا يمكن لدول الامازون ان تقبل ذلك — في اخضاع أية أنشطة لدراسات باهظة التكاليف وغير ضرورية غالبا حول أثرها على البيئة . ولهذا السبب فاننا نعترض على عبارة " وأن تجرى دراسات لأثر المشاريع الانمائية على الطبيعة مقدما بوقت كاف " .

ان المادة ١٤ تتعارض بشكل مباشر مع المبدأ القانوني الاساسي للاستقلال الذاتي للدول في صياغة تشريعاتها الداخلية ، وبالتالي لا يمكن ان يكون لها اثر عملي . فضلا عن ذلك ، فان معظم الدول لديها تشريعات مناسبة تحقيقا لهذه الغاية تستلهمها عادة في الحفاظ على الآراء العلمية التي يقبلها الجميع .

وبالنسبة للمادة ١٧ فانها لم تتحدث عن العلاقة التي لا غنى عنها بين الامكانيات الفعلية للدول وتوفير الاساليب والموارد اللازمة لأنشطة حفظ الطبيعة ، وبمعنى آخر " الأموال " . . . الخ " ينبغي توفيرها " — ممن ؟

الجملة الاخيرة من المادة ١٨ " دون اعاقتها بقيود من أي نوع " هي ، مرة أخرى ، من الطموحات الاخرى التي ما كان يجب ان يجرى التعبير عنها في وثيقة من هذا النوع.

والجملة الاخيرة من الفقرة ٢١ (أ) — وأنا أشير الى "بما في ذلك تبادل المعلومات والتشاور " — غير مقبولة لدول الامازون . وسوف نعالجها اذن على انها غير موجودة . وتأسف دول الامازون كثيرا لادراج مثل هذا المفهوم في هذا الميثاق ، وأود أن أؤكد على هذه النقطة بجلاء كامل .

المادتان ٢٣ و ٢٤ لا تأخذان في الاعتبار التمييز بين القانون الدولي والتشريعات الداخلية وتخلط بين الحقوق والواجبات الفردية والجماعية . انها مجرد كلام غير مفيد ، وتعزو المسؤولية الى كل شخص في الوفاء بأهداف حفظ الطبيعة بدلا من أن توصي الدول بأن تقود شعوبها نحو أهداف مقبولة عموما .

هذه فقط بعض التحفظات العامة المحددة لدى اكوادور وبوليفيا وبيرو وسورينام وغيانا وفنزويلا وكولومبيا والبرازيل بالنسبة للميثاق العالمي للطبيعة . ان البلدان التي أتحدث باسمها تريد ان يسجل ذلك تماما وان ينعكس دائما فيما يتعلق ويتصل بهذه الوثيقة . اننا نشعر لو ان هذا الميثاق جرى التفاوض بشأنه على نحو مناسب بين الدول ، فان الجمعية العامة كانت ستعتمد وثيقة

Digitized by UNOG Library

وثيقة أفضل كثيرا ، بل وأيضا كانت ستعتمد وثيقة كان من الممكن ان تحظى على توافق آراء مناسب حقيقي ، وليس نوع القرار الذى لا يمكن ان تقبله بلدان الأمازون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجب أن اكرر مرة أخرى انه من التزامات الرئيس ان يسترعي انتباه الممثلين الى قواعد النظام الداخلي .

سوف نبدأ الآن البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.4 .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، انغولا ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سنغافورة ، جزرسليمان ،

Digitized by UNOG Library

الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الجزائر ، الارجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، غانا ، غيانا ، لبنان ، المكسيك ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، سورينام ، ترينيداد وتوباغو ، فنزويلا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١١ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٨ عن التصويت (قرار ٧/٣٧) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم بعد التصويت . هل لي أن اذكر الجمعية بأن تعليل التصويت يحدد بمدة ١٠ دقائق ، وتقوم به الوفود من مقاعدها .

السيد واكاسوغي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا مشروع القرار A/37/L.4 لأن بلدى يؤيد المبادئ العامة والوظائف والتنفيذ للميثاق العالمي للطبيعة . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادى ان يعرب عن تقديره العميق لرئيس زائير لتقديمه في ١٩٧٥ فكرة وضع ميثاق يكون مدونة للسلوك لادارة الطبيعة والموارد الطبيعية .

ومع ذلك ، يشعر وفد بلادى أنه من الضرورى ان يوضح موقفه بالنسبة لبعض أجزاء ديباجة الميثاق العالمي .

---

* وبعد ذلك أبلغ وفدا ليبريا وفييت نام الامانة العامة انهما كانا ينويان التصويت تأييدا للقرار .

Digitized by UNOG Library

أولا ، الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة الرابعة من الديباجة تعلن أن :

" ان الاخفاق في وضع نظام اقتصادى مناسب فيما بين الشعوب والدول يؤدى الى انهيار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحضارة " .

ان بلادى تؤيد النظام الاقتصادى الدولي القائم حاليا ، كذلك نحن نعترف بضرورة العمل من أجل تحسين هذا النظام على نحو منهجي ، ولا يمكننا ان نقبل الفكرة القائلة بأن عدم تغيير النظام الاقتصادى الحالي سوف يؤدى الى تصدع الحضارة .

فضلا عن ذلك ، حيث ان الفقرة السابقة الذكر ليس لها أثر مباشر على حماية الطبيعة ، فان وفد بلادى لا يرى سببا على الاطلاق لتضمينها هذا الميثاق .

ثانيا ، الفقرة الفرعية (ح) من نفس فقرة الديباجة تعلن أن :

" التنافس على الموارد النادرة يوجد المنازعات بينما يسير حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في اتجاه العدالة ويسهم في المحافظة على السلم وبأنه لن يتحقق الا عندما تتعلم الانسانية العيش في سلم وتتخلى عن الحرب والاسلحة " .

ووفقا لهذه الحجة ، فان وجود الاسلحة ، في حد ذاته ، ضار بحماية الطبيعة . ان هذا يبدو لنا غير منطقي ، لأن الاسلحة ، في حد ذاتها ، ليست هي التي تؤثر على الطبيعة ، وانما استخدامها في الحرب هو الذى يلحق الضرر بالطبيعة . وفي رأى وفد بلادى يكفي القول هنا أن الانسانية ينبغي عليها ان تنبذ الحرب .

Digitized by UNOG Library

الآنسة آتشافال (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مشروع الميثاق العالمي للطبيعة الذى صوتنا عليه ، يتفق عموما مع رغبة بلادى في استرعاء نظر المجتمع العالمي الى موضوع البيئة . وتعتبر حكومتي أن فكرة وضع هذا الميثاق هي فكرة حميدة تماما ، ونحن نؤيد المبادئ الآساسية المتمثلة فيه . ولهذا السبب فان وفد الارجنتين شارك في دورات سابقة ، في توافق الاراء الذى أدى الى صياغة هذا الميثاق العالمي .

ومع ذلك ، فان وفدنا امتنع عن التصويت لاننا ، كما لاحظت حكومة الارجنتين في تعليقاتها على نص المشروع نشعر أن بعض أجزاء المنطوق في الميثاق ليست مرضية تماما ، نظرا لانها ، في بعض الحالات ، تتطرق الى مواضيع سبق أن عالجتها بدقة اكبر صكوك واتفاقيات قائمة بالفعل . وعلاوة على ذلك ، فانها في حالات أخرى ، مثل توخي الحذر لمنع تصريف النفايات النووية ، تتطرق الى مسائل تقع ضمن اختصاص أجهزة أخرى في الأمم المتحدة .

وأخيرا ، فان النص الذى صوتنا عليه لا يفرق بين مشاكل البيئة في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة النمو ، وهو أمر نفهم انه يتطلب معالجة مختلفة .

الآنسة فورد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت كندا لصالح مشروع القرار A/37/L.4 ، ولصالح اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة ، لاننا نؤيد المبادئ العامة الواردة فيه بشأن الحفاظ على البيئة العالمية وتعزيزها . وبالفعل ، ان التأييد القوى المستمر الذى تبديه حكومتي لحماية الطبيعة قد اتضح من قبل في تبنينا للقرار ٣٥/٧ ، الذى قدم النص الاصلي لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة في عام ١٩٨٠ .

وانني اذ قلت ذلك ، أعتقد ان الميثاق كان يمكن أن يستفيد من مزيد من الصقل ، وكان يمكن أن نرحب باجراء مشاورات حوله بصفة غير رسمية قبل اعتماده من جانب هذه الجمعية . وبصفة خاصة ، بما أن الغاية من الميثاق هي وضع المبادئ العامة لترشد الحكومات والمواطنين في صون الطبيعة ، كنا نفضل اجراء عدد من التغييرات في اسلوب هذا النص بحيث يمكنها أن تعكس على نحو أفضل طابعه الطموحي .

وهكذا ، فاننا نعتقد أن الفعل " Shall " ، الذى يظهر في كل فقرة تقريبا ، كان يمكن أن يحل محله " Shall endeavour to " ، أى (يجرى العمل على) ، أو كلمة "Should" ،

Digitized by UNOG Library

أى (ينبغي) . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الفقرة ١٤ من الميثاق التي ، بصياغتها الحالية ، لا تنسجم تماما ومبدأ سيادة الدول .

السيد بوروشوتام (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وافق وفدى على القرار A/37/L.4 ، مع أننا كنا نفضل اجراء المزيد من المشاورات فيما يتعلق بالميثاق العالمي للطبيعة لكي نحسم الصعاب القليلة التي واجهتها بعض الوفود ازاء هذا النص وحتى يمكن للقرار وللميثاق أن يعتمدا بتوافق الآراء .

اننا نشارك في أهداف الميثاق العالمي للطبيعة ونشيد به ، ونود ان نهنئ واضعي الاقتراح ، وبصفة خاصة وفد زائير ، على هذه المبادرة . ونود أيضا ان نحيط علما بعمل فريق الخبراء المخصص الذى قام بوضع نص الميثاق العالمي للطبيعة في صيغته النهائية .

ولا يظن وفدى ، مع ذلك ، ان الشرط الذى يرد في الفقرة الحادية عشرة من المرفق والذى يتحدث عن استخدام " افضل التقنيات المتاحة " ، هو شرط واقعي أو ممكن على الاطلاق وكان وفدى يود أن يرى ذلك وقد كتب بطريقة مختلفة لو انه كان هناك مجال لاجراء مشاورة في هذا الشأن .

لدينا تحفظ مماثل بالنسبة للفقرة الحادية عشرة (ج) من المرفق ، التي تضع مسؤولية غير واقعية على الدول الاعضاء ، وبصفة خاصة على البلدان النامية في عملية انشطتها الانمائية . ان الجملة المحددة التي يعتبرها وفدى غير مرضية على الاطلاق في الفقرة ١١ (ج) فيما يلي نصها:

" وأن تجرى دراسات لاثر المشاريع الانمائية على الطبيعة مقدما بوقت كاف " .

وأود أن اذكر بأنه منذ عامين ، وعند اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية ، عارضت البلدان النامية بصورة شديدة ادخال حكم مماثل في القسم ذى الصلة الخاص بالاستراتيجية .

ان الفقرة ١٤ من المرفق تضع الدول الاعضاء في موقف حرج بعض الشيء ، بأن تطلب اليها أن تعكس على نحو مباشر مبادئ الميثاق العالمي للطبيعة في تشريعاتها الوطنية . وكان يفضل وفدى صياغة مختلفة لهذه الفقرة .

ويود وفدى كذلك أن يسجل فهمه للفقرة ٢١ (أ) ، التي يفهم انها تعني أن البلدان سوف تحاول التعاون من أجل تحقيق هدفها المشترك ألا وهو الحفاظ على الطبيعة ، وانه ليس هناك التزام آلي بالدخول في مشاريع مشتركة ، وانه لا يوجد حد يمنع الدول الاعضاء من الالتزام بمشاريعها الانمائية وفقا لاولوياتها الوطنية .

Digitized by UNOG Library

السيد زيمرمان (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)
نحن نشارك الكثير من التحفظات التي أعربت عنها الوفود الاخرى هنا ، ولذلك لن أقوم بتكرارها . هناك مثالان آخران مع ذلك ، أظن أنهما يشرحان ترددنا في الموافقة على الميثاق العالمي ، وهما يستحقان البحث . فعلى سبيل المثال ، تبدأ الفقرة (١٣) كما يلي :

" . . . التدابير الهادفة الى منع الكوارث الطبيعية . . . ومكافحتها وتخفيف أثرها " .

ونحن نقر بأنه لا يمكن للأمم المتحدة ولا للانسان منع حدوث الكوارث الطبيعية . وربما كان القصد " آثار الكوارث الطبيعية " ، وكنا نأمل في دقة اكبر في الصياغة . كان هذا هو ما كنا نسعى اليه .

وفي الفقرة ٢٤ ، التي تبدأ : " يجب على كل شخص أن يعمل وفقا لاحكام هذا الميثاق . . . " ، نتساءل كيف يمكن لهذا الميثاق أن يخلق التزامات بالنسبة الى الافراد . ان محاكمنا قد رأت انه حتى ميثاق الامم المتحدة ، وهو اتفاق دولي ، لا يخلق حقوقا على الافراد تطبق نفسها بنفسها ، ناهيك عن الالتزامات . وهذان هما مجالان فقط من المجالات التي تستحق الاهتمام .

ونعتقد انه اذا ما استعيض عن جميع ألفاظ " Shall " ، الواردة في الوثيقة ، بألفاظ " Should " ، أي (ينبغي) ، لكان من المحتمل الى حد اكبر أن نوافق عليها بسرعة تامة . ونحن نأسف اننا أضعنا هذه الفرصة للوصول الى توافق الآراء وذلك بالتركيز على الفرص الضائعة في الماضي . واذ انتظرنا سنوات ثلاث ، نعتقد ان انتظار ثلاثة أو أربعة أيام أخرى من أجل الوصول الى توافق الاراء ماكان سيكون مطلبا بعيد التحقيق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبهذا ننتهي من النظر في البند ٢١ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠

Digitized by UNOG Library